

تَسْهِيْلًا

مُقَدِّمَةٌ صَحِيحٌ مُسْلِمٌ

مَعَ

الإمام مُسْلِمٌ وَمَنْهَجُهُ فِي صَحِيحِهِ

قَدَّمَ لَهُ

فضيلة الشيخ المحدث الكبير العلامة محمد يوسف البنوري رحمه الله

فضيلة الشيخ مولانا محمد ادریس الميرتی الأنصاري رحمه الله

إعداد وترتيب

محمد أنور البخسائي

شيخ الحديث بجامعة العلوم الإسلامية
علامة يوسف بنوري تاون كراتشي



www.islaminsight.org

تَسْهِلُكَ

مُقَدِّمَةٌ صَحِيحٌ مُسْلِمٌ

مَعَ

الْإِمَامِ مُسْلِمٍ وَمَنْهَجُهُ فِي صَحِيحِهِ

قَدَّمَهُ

فضيلة الشيخ المحدث الكبير العلامة محمد يوسف البنوري رحمه الله
فضيلة الشيخ مولانا محمد ادریس الميرتي الأنصاري رحمه الله

إعداد وترتيب

محمد أنور البخشاني

شيخ الحديث بجامعة العلوم الإسلامية
علامة يوسف بنوري تاؤن كراتشي



www.islaminsight.org

جميع الحقوق محفوظة للناشر

2004

Email: umaranwer@gmail.com

Cell: +923333900441

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ

الإخراج الفني محمد أنس أنور

إعداد الغلاف وترتيبه أبو الكيس ذو القرنين

الناشر :

بيت العلم

عمارة "مدينة طه" - رقم الشقة : 6-B-G

رقم العمارة 538/13 جهانگیر روڈ کراتشی - پاکستان

رقم الهاتف : 427154 - 7216488

ويطلب أيضا من :

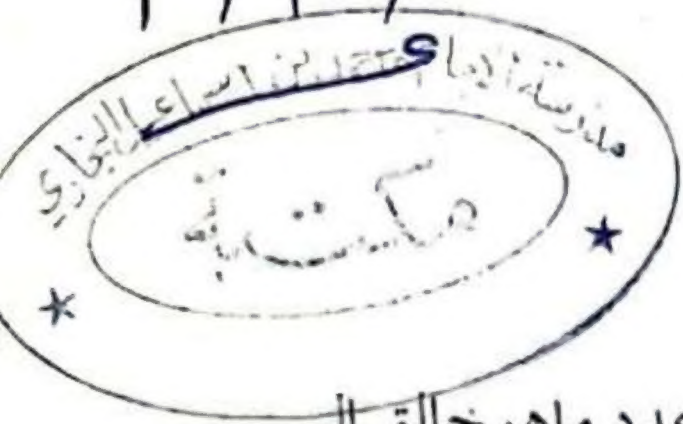
إدارة القرآن والعلوم الإسلامية گارڈن ایست لسیلہ کراتشی

بيت العلم عمارة مدينة طه جهانگیر روڈ - کراتشی

مكتبة دار الإيمان السمانية المدينة المنورة

إسلامی کتب خانہ علامہ بنوری ٹاؤن

١٦٣١



٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله عدد ما خلق في السموات والأرض ، وعدد ما هو خالق إلى
الأبد، وعدد معلوماته، وأصلى وأسلم على عبده ورسوله الذي أخرج العالم
من الظلمات إلى النور ، وعلى آله وأصحابه الذين هم أصحاب القلوب
الصافية والعلوم الوافية .

أما بعد : فهذه تصحيح وتجديد وتزويد لما جمعته سابقاً (قبل عشرين
سنة) حول الإمام مسلم وصحيحه ومقدمته ومنهجه فيهما، وتسهيل
مقدمته، مع تلخيص وتعيين الرجال الضعفاء والمجروحين الذين بحث عنهم
الإمام مسلم في المقدمة وجهد مقل لتقريب وتيسير بحث المعنعن بوضع
العناوين وتقسيم العبارات الطويلة الصعبة إلى الجمل الموجزة السهلة حسب
ما ذكره الأبى في شرحه على صحيح مسلم، ثم تذييل البحث بآراء جهابذة
المحدثين حول اتصال المعنعن وشرطه .

فالآن أقدم تلك المجموعة مرة ثانية أمام الدارسين رجاءً للفائدة وأداءً
للأمانة، وطمعاً في الأجر والعائدة . والله ولي الأمور كلها .

وكتبه

محمد أنور البدخشاني

في ١٦/١٢/١٤٢٠هـ

٢٣/٣/٢٠٠٠م

تقريظ الاستاذ المحدث الكبير

علامة العصر السيد محمد يوسف البنوري قدس سره

بسم الله الرحمن الرحيم

قد وقفت على هذه الرسالة النفيسة ”الشرح والتفصيل في الجرح والتعديل“ للبحث عن رجال الحديث الضعفاء الذين جرى ذكرهم في مقدمة الإمام مسلم لصحيحه مع إضافات مفيدة مهمة عن أصول الجرح والتعديل التي جمعها أخونا المولوي محمد أنور البدخشاني - بارك الله في علمه وحياته - متخرج المدرسة العربية الإسلامية (جامعة العلوم الإسلامية) والأستاذ بها من مهمات كتب الفن ، فوجدتها في غاية الجودة .

أسئل الله أن ينفع بها كما نفع بأصلها ، وهو ولي التوفيق والهداية

كتبه

محمد يوسف البنوري

٤ ربيع الأول ١٣٩٥ هـ

تقرير الاستاذ المحقق مولانا محمد إدريس الميرتي الانصاري رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

إن من فضل الله علي ومن سعادتني أن فوض إليّ تدريس ”صحيح مسلم“ في الحديث النبوي منذ أعوام بالمدرسة العربية الإسلامية ، وإن من أسلوبي في تدريس مقدمة صحيح مسلم في أول العام الدراسي اني أرشد الطلبة إلى أعداد قائمة الرواة المجروحين الذين وردت أسماءهم في المقدمة مع ذكر من جرحهم من أئمة النقد وأسباب الجرح مفصلة حتى يسهل عليهم حفظ أسماءهم وضبطها ، ويساعدهم عند الاختبار ، فيقوم المجدون من الطلبة بأعداد قائمة الرواة المجروحين على مناهجهم الخاصة ، وكان من بين هؤلاء المجدين أخي في الله المولوي محمد أنور البدخشاني ، فقد قام بوضع هذه القائمة على أحسن ترتيب مع إضافات مفيدة مهمة عن أصول الجرح والتعديل من شرح صحيح مسلم للإمام الهمام النوويّ وشرح شيخه العلامة شبير احمد العثماني قدس الله سره ”فتح الملهم“ وغيرهما من مهمات كتب الجرح والتعديل.

وزادني سرورا عند ما سمعت أنه يريد طبع هذه الرسالة وقد سمّاها ”الشرح والتفصيل في الجرح والتعديل“ فراجعتها ثانيا بكل إمعان ، فوجدتها مفيدة لطلبة الحديث ، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبلها منه ، ويرزق لها القبول ، وأن ينفع بها أساتذه الحديث وطلابه بمنّه وكرمه ، إنه سميع مجيب .

العبد الفقير إلى الله الغني

محمد إدريس غفر الله له ولمشائخه الأعلام

٢٦ جمادى الأولى ١٣٩٥ هـ

فهرس الموضوعات

٣ التمهيد
٤	١ - اسمه ونسبه
٤	٢ - شقيقه وأسرتة
٥	٣ - مهنته
٥	٤ - شمائله
٦	٥ - وفاته
٧	٦ - أول طلبه للحديث
٧	٧ - رحلاته
٨	٨ - رحلته إلى العراق والبصرة
٩	٩ - رحلته إلى بلخ
٩	١٠ - رحلته إلى بغداد
٩	١١ - رحلته إلى الكوفة
٩	١٢ - رحلته إلى الرى
١٠	١٣ - رحلته إلى مصر
١٠	١٤ - رحلته إلى الشام
١٠	١٥ - متى بدأ الإمام مسلم تأليف صحيحه
١١	١٦ - منهج الإمام مسلم فى "صحيحه"
١٣	١٧ - ثناء العلماء عليه
١٥	١٨ - عدد شيوخ الإمام فى صحيحه وغيره
١٦	١٩ - عدم إخراج الإمام مسلم فى "صحيحه" عن الإمام البخارى
١٦	٢٠ - ما روى الإمام مسلم عن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى
١٧	٢١ - عامه تلاميذ الإمام مسلم
١٩	٢٢ - أشهر تلاميذه وأكثرهم ذكرا
١٩	٢٣ - أشهر رواة الصحيح عنه
٢٠	٢٤ - مؤلفات الإمام مسلم
٢١	٢٥ - سوانح امام مسلم بقلم شاه عبدالعزيز
٢٣	٢٦ - مذهب الإمام مسلم الفقهى
٢٣	٢٧ - الباعث على تصنيف صحيح مسلم

- ٢٨ - الموازنة بين صحيح مسلم وصحيح البخارى ٢٥
- ٢٩ - المحاكمة بينهما ٢٧
- ٣٠ - جملة ما فى صحيح مسلم ٢٧
- ٣١ - عدد المراسيل فى صحيح مسلم ٢٨
- ٣٢ - عدد المنقطع والمعلق فى صحيح مسلم ٢٨
- ٣٣ - جملة ما فى صحيح مسلم من الكتب والأبواب ٢٨
- ٣٤ - تحقيق اسم صحيح مسلم ٢٨
- ٣٥ - رواية صحيح مسلم عنه ٣٠
- ٣٦ - شروح صحيح مسلم ٣٠
- ٣٧ - مختصرات صحيح مسلم ٣٢
- ٣٨ - مقدمة صحيح الإمام مسلم ٣٣
- ٣٩ - أهمية تلك المقدمة ٣٤
- ٤٠ - أنواع المقدمات الحديثية ٣٤
- ٤١ - إنما يكون شرط الإمام مسلم فى صحيحه فقط ٣٥
- ٤٢ - اسلوب الإمام مسلم فى "مقدمته" ٣٥
- ٤٣ - شروح مقدمة صحيح مسلم ٣٥
- ٤٤ - ترجيح صحيح مسلم على صحيح البخارى ٣٧
- تسهيل المقدمة ٣٩
- قوله : أما بعد فانك يرحمك إلى قوله : ٣٩
- قوله : إلا ان جملة ذلك إلى قوله : وقد عجزوا ٤٠
- قوله : ثم إنا إن شاء الله مبتدئون فى تخريج ٤٠
- قوله : فأما القسم الأول إلى قوله فعلى نحو ٤٣
- قوله : فاما ما كان منها عن قوم عند أهل الحديث ٤٥
- قوله : وبعد يرحمك الله إلى قوله أحد الكاذبين ٤٨
- باب وجوب الرواية عن الثقة وترك الكاذبين ٤٩
- الفرق بين الخبر والشهادة ٥١
- باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ ٥٢
- باب النهى عن الحديث بكل ما سمع ٥٢
- باب النهى عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط فيه ٥٣
- باب فى أن الاسناد من الدين ٥٦
- باب الكشف عن معايير جرح الرواة من النصيحة ٥٨

- شروط إجازة الجرح وقبوله ٥٩
- الجواب عن رواية بعض الأئمة عن هؤلاء ٦٠
- فعل كثير من الفقهاء في رواية الضعاف ٢٦
- ذكر أسماء المجروحين وجارحيهم مع وجوه الجرح ٦٤
- (١) عبدالله بن مسور أبو جعفر الهاشمي المدائني ٦٤
- (٢) عمرو بن خالد ٦٤
- (٣) عبد القدوس الشامى ٦٤
- (٤) محمد بن سعيد المصلوب ٦٤
- (٥) غياث بن ابراهيم ٦٤
- (٦) سليمان بن عمرو أبو داود النخعي ٦٤
- (٧) عبدالله بن محرر ٦٧
- (٨) يحيى بن أبي أنيسة ٦٧
- (٩) الجراح بن المنهال ٦٨
- (١٠) عباد بن كثير الثقفي ٦٨
- (١١) حسين بن عبدالله بن ضُميرة ٦٩
- (١٢) عمر بن صهبان ٦٩
- (١٣) عمرو بن عبيد ٦٩
- (١٤) عمرو بن ثابت بن هرمز البكري ٧١
- (١٥) شهر بن حوشب ٧٢
- توثيق بعض الأئمة شهر بن حوشب ٧٣
- وجه ضعف الصوفية في الرواية ٧٣
- محمد بن سعيد المصلوب الذي مر ذكره ٧٤
- (١٦) غالب بن عبيد الله ٧٤
- (١٧) هشام بن زياد أبي المقدام ٧٥
- (١٨) روح بن غطيف ٧٥
- (١٩) بقية ٧٦
- (٢٠) الحارث الأعور الهمداني ٧٧
- (٢١) المغيرة بن سعيد ٧٧
- (٢٢) أبو عبد الرحيم الدمشقي ٧٧
- (٢٣) جابر بن يزيد الجعفي ٧٨
- (٢٤) حارث بن حصيرة الكوفي ٧٩

- ٨٠ (٢٥) أبو أمية عبد الكريم
- ٨٠ (٢٦) أبو داود الأعمى
- ٨١ (٢٧) أبو شيبة قاضي واسط
- ٨١ (٢٨) صالح بن بشير المروى القاص
- ٨٢ (٢٩) الحسن بن عمارة
- ٨٣ (٣٠) خالد بن محدود
- ٨٣ (٣١) رباد بن ميمون
- ٨٤ التوضيح
- ٨٥ (٣٢) مهدي بن هلال
- ٨٦ (٣٣) أبان بن أبي عياش
- ٨٦ (٣٤) اسماعيل بن عياش
- ٨٧ تعديل الأئمة إسماعيل بن عياش
- ٨٧ (٣٥) المعلى بن عرفان
- ٨٨ (٣٦) محمد بن عبد الرحمن
- ٨٨ (٣٧) أبو الحويرث
- ٨٨ (٣٨) شعبة شيخ ابن أبي ذئب
- ٨٨ (٣٩) صالح بن نبهان
- ٨٨ (٤٠) حرام بن عثمان المدني
- ٨٩ تنبيه وإيقاظ
- ٩٠ (٤١) شرحبيل بن سعد
- ٩١ (٤٢) فرقد بن يعقوب
- ٩١ (٤٣) محمد بن عبد الله
- ٩١ (٤٤) يعقوب بن عطاء
- ٩١ (٤٥) حكيم بن جبير
- ٩١ (٤٦) عبد الأعلى بن عامر
- ٩١ (٤٧) موسى بن دينار
- ٩١ (٤٨) موسى بن دهقان
- ٩٢ (٤٩) عيسى بن أبي عيسى المدني
- ٩٢ (٥٠) عبيدة بن معتب
- ٩٢ (٥١) السري بن إسماعيل
- ٩٢ (٥٢) محمد بن سالم

٩٣	باب ماتصح به رواية الرواة بعضهم عن بعض
٩٥	تمهيد في بحث المعنعن (تعريف المعنعن)
٩٥	اختلاف العلماء في شروط اتصال المعنعن
٩٦	حكم المعنعن
٩٧	حكم المثمن ونحوه
٩٨	الفرق بين المرسل عند الفقهاء والأصوليين
٩٩	مسئلة حجية المرسل
١٠٠	الفرق بين المرسل والمدلس
١٠١	باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن
١٠٢	القول الفاسد المطروح من قوله: وزعم العلماء
١٠٣	بيان وجه فساد القول وذكر القول الراجح
١٠٤	ذكر دليل المعاصر من قوله: فإن قال قلت: لإمكان الإرسال فيه
١٠٤	رد دليل المعاصر من قوله: فيقال له إلى
١٠٥	الروايات التي وردت بالإرسال مرة وبالاتصال أخرى
١٠٧	تقديم الاستشهاد على دعواه
١٠٨	إيراد الإشكال على قول المعاصر من قوله: فإذا كانت العلة
١٠٨	مخالفة قول المعاصر عن الجمهور
١٠٩	عدم قبول رواية المعنعن المدلس من غير الثبوت
١٠٩	ذكر المثال الإلزامي من قوله: فمن ذلك
١١٠	خبر المعنعن غير المدلس حجة عند الجمهور
١١٠	تقديم الاستشهاد على دعواه من قوله: ولو ذهبنا نعد الأخبار
١١٠	تلخيص ما قال الإمام مسلم في المعنعن
١١١	محاكمة الحافظ ابن حجر
١١٢	محاكمة الإمام النووي بين مسلم والبخاري
١١٢	محاكمة الشيخ العثماني
١١٣	الجواب عن إشكال الحافظ ابن حجر
١١٤	الجواب عن إشكال صاحب فتح المغيث
١١٤	الجواب عن إشكال الإمام النووي
١١٥	فهرس الموضوعات

الإمام مسلم وصحيحه ومنهجه فيه

١- اسمه ونسبه : هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري ، المولود في سنة ٢٠٤ للهجرة على الأصح ، فهو قشيري ، أي منسوب الى قبيلة من العرب خالصة في العربية ومعروفة ، سميت باسم جدّها قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة ، لاقشير بن حرب (بطن من سليم) ونيسابوري وطنا ، وكان نيسابور آنذاك مركزا للعلم والعلماء ، وتخرج منها أئمة لا يحصون من الفقهاء والمحدثين واللغويين والأدباء .

ونيسابور تقع بين مشهد وهرّاة (وهي الآن تحة السيطرة الإيرانية) وهي من أعظم مدن خراسان وأشهرها وأكثرها أئمة من أصحاب العلوم المختلفة ، قال الحافظ عبد القادر الرهاوي : أمّهات مدائن خراسان أربع : نيسابور، ومرو (هما في إيران) وبلخ، وهرّاة (هما في افغانستان) وقد قيل : إن العلم شجرة جذورها في مكة والمدينة ، ونقل ورقها الى العراق وثمرها الى خراسان .

وفتح نيسابور أيام عمر رضى الله عنه على يد القائد التميمي الأحنف بن قيس .

٢ - نشأته وأسرته : نشأ الإمام مسلم في بيت علم وجاه، وكان والده مشغولاً بتربية الناس وتعليمهم ، قال تلميذ الإمام مسلم (محمد بن عبد

الوهاب الفراء المتوفى ٢٧٢هـ) وكان أبوه (الحجاج بن مسلم) من مشيخة أبي رضى الله عنه، ولا شك أن نفع والده فى التعليم والتوجيه قد عمّ أهل بيته، فهم أولى الناس بخيره، فكان لوالده أثر عليه، ودافع له نحو طلب العلم والتزام حلقات التعليم، إذ كان من عادة ذلك العصر أن يبعث الآباء بأبنائهم إلى الكتاب لتعلم القرآن الكريم وحفظه وما يلزم من ذلك من علوم اللغة العربية، ولا يظن بالامام مسلم أن يشذّ عن ذلك المنهج.

٣- مهنته: كان يعيش الإمام مسلم من كسب يده، فكان له متجر. (بـ) (خان محمش) يبيع فيه البزّ، قال محمد بن عبد الوهاب (تلميذه): وكان مسلم رحمه الله بزّازاً، فهو صاحب تجارة، ولم تقتصر مهنته على بيع البزّ، بل كانت له أملاك وضياع وثروة (بموضع يقال له "استواء" كورة من نواحى نيسابور).

٤ - شمائله: كان رحمه الله عالى الهمة، كثير النشاط، ذا صبر فى الطلب والتحصيل، وليس أكثر دليل على ذلك من كثرة رحلاته وتطوافه فى البلدان الإسلامية لأخذ الحديث والعلم.

وكان رحمه الله تعالى كثير الإحسان إلى الناس حتى نعت بـ (محسن نيسابور) وساعده على ذلك أملاكه وضياعه وتجارته، وفى "بستان المحدثين" للشيخ عبدالعزيز الدهلوى أنه ما اغتاب أحداً فى حياته ولا ضرب ولا شتم، وبالجملة فإن مناقبه مشهورة وسيرته مشكورة وكان

إماماً ثقة ، جليل القدر من كبار العلماء يتسم بالورع والعبادة والعلم الواسع والاحتياط لدينه ، ولذلك عظم في أعين الناس وعلت منزلته ، وكان الى جانب ذلك شجاعاً صدوقاً وفياً ، يقف الى جانب الحق وأهله في الشدائد والملمات . كما أنه وقف الى جانب الإمام البخاري - فيما وقع بينه وبين شيخه الذهلي - ينصر الإمام البخاري ويؤازره ، ويذود عنه متحدياً في ذلك الموقف العظيم أمام خصوم البخاري ، ولم يبال بما لهم من نفوذ وقوة وسلطان ، ومن نموذج موقفه العظيم ، أنه كان يوماً في مجلس محمد بن يحيى الذهلي فقال الذهلي في آخر مجلسه : ألامن قال باللفظ (بكون لفظ القرآن مخلوقاً) فلا يحل له أن يحضر مجلسنا ، فأخذ مسلم ردائه فوق عمامته وقام على رؤوس الناس وخرج من مجلسه ، وجمع كل ما كان كتب من الذهلي وبعث بها على ظهر حمال الى باب محمد بن يحيى ، فاستحكمت به الوحشة ، فتخلف مسلم عنه وعن زيارته.^(١)

٥ - وفاته : توفي الإمام مسلم رحمه الله تعالى عشية يوم الأحد الخامس والعشرين من رجب سنة إحدى وستين ومئتين للهجرة ، وعمره خمس وخمسون سنة على الأصح من أقوال أهل العلم ، ودفن يوم الاثنين في رأس ميدان زياد بـ (نصر آباد) ظاهر نيسابور - ونقل في سبب وفاته - عن تلميذه أحمد بن سلمة أنه قال : عقد لأبي الحسين مسلم بن الحجاج مجلس

(١) (تاريخ بغداد ١٣ : ١٠١) .

للمذاكرة فذكر له حديث لم يعرفه ، فانصرف الى منزله وأوقد السراج وقال
 لمن فى الدار : لا يدخلنّ علىّ أحد منكم هذ البيت ، فقليل له : أهديت لنا سلّة
 من التمر فقال قدّموها الىّ فقدّموها ، فكان يتصفّح عن الحديث ويأخذ ثمرة
 ثمرة ، فأصبح وقد فنى التمر ووجد الحديث ، قال الحاكم : زادنى الثقة من
 اصحابنا أنّه منها مرض ومات .^(١)

٦ - أول طلبه للحديث : وقد أقبل الإمام مسلم على سماع
 الحديث وحفظه وطلبه منذ صغره ، وهذا الإمام الذهبى يقول : وأوّل سماع
 مسلم سنة ثمانى عشرة ومئتين ، وكان عمره آنذك اثنتى عشرة سنة ، وأوّل
 من سمع الإمام مسلم منه فى هذه السنة هو يحيى بن يحيى بن بكير المتوفى
 سنة ٢٢٦هـ كما أنه سمع ب (نيسابور) من إسحاق بن راهويه المتوفى سنة
 ٢٣٨هـ وقتيبة بن سعيد المتوفى سنة ٢٤٠هـ .

٧ - رحلاته : ثمّ ابتدأت رحلات الإمام مسلم بالحجاز ، وكانت
 تلك الرّحلات فى أوّل شبابه إذ كان عمره حينئذ أربعة عشر عاما (فى سنة
 عشرين ومئتين من الهجرة) وكانت هذه الرحلة لأداء فريضة الحج ، ولكن
 استطاع فى خلال تلك الرّحلة أن يحصل من لقاء الشيوخ والأساتذة اسنادا
 عاليا ، قال غير واحد من مترجميه : "وسمع بالحرمين " أى مكة والمدينة ، ثم
فصل ذلك الذهبى والنووى فقالا : (وسمع) بالحجاز سعيد بن منصور وأبا

(١) صيانة صحيح مسلم (٦٥ و ٦٦) .

مصعب الزهرى وغيرهما ، وسمع بالمدينة اسماعيل بن أبى أويس المتوفى سنة ٢٢٦هـ وبمكة من القعنبي المتوفى ٢٢١هـ فهو أكبر شيخ له ، وكان سماعه من سعيد بن منصور أيضا بمكة .

٨ - رحلته إلى العراق والبصرة : رحل الإمام مسلم إلى العراق

وطاف على أشهر مراكزها الحديثية مثل البصرة ، وسمع بها من القعنبي ، ولعلّ سماعه هذا كان أثناء سفره الى الحج أو حين عودته عنه ، وسمع بالعراق من عبيد الله بن عمر بن ميسرة القوارى البصرى المتوفى سنة ٢٣٥هـ ، وخلف بن هشام البزار المقرئ البغدادى (المتوفى سنة ٢٢٩هـ) وسريج بن يونس المروزى (المتوفى سنة ٢٣٥هـ) وسعيد بن محمد بن سعيد الجرمى (المتوفى ٢٣٠هـ) وغيرهم من المشايخ .

فقد ذكر جماعة فى ترجمة أحمد بن سلمة: (المتوفى سنة ٢٨٦هـ) أنه كان رفيق مسلم فى الرحلة إلى بلخ وإلى البصرة ، وهذا مشعر بأنه خصّ البصرة بالرحلة ولا يبعد هذا؛ فإنه ارتحل قبل الثلاثين ومئتين ٢٣٠هـ بعد سنوات من حجه رحلة واسعة إلى البلاد الإسلامية ، فتكون العراق فى ضمن تلك البلاد ، وسمع بها من على بن نصر الجهضمي .

قال الحاكم (فى تاريخ نيسابور) : قال أحمد بن سلمة كنت أنا ومسلم عند على بن نصر الجهضمي فقال مسلم : لأعلم اليوم أحدا أعلم بحديث أهل البصرة من على بن نصر ، قال أحمد: فقلت لعلى بن نصر: (هل)

تعرف ؟ وذكر له حديث "كان يعجبه (صلى الله عليه وسلم) إذا خرج لحاجته أن يسمع يا راشد يا نجيح" فتعجب نصر، فقال له مسلم: إن محمد بن رافع (راوى هذا الحديث) ثقة مأمون صحيح الكتاب.^(١)

٩- رحلته إلى بلخ : رحل إليها بصحبة رفيقه وتلميذه أحمد بن

سلمة ، كما أنه كانت هذه الرحلة إلى قتيبة بن سعيد (م ٢٤٠هـ) قال الخطيب البغدادي في ترجمة أحمد بن سلمة : رافق مسلم بن الحجاج في رحلته إلى قتيبة بن سعيد ، وفي رحلته الثانية إلى البصرة.^(٢)

١٠- رحلته إلى بغداد : وقدم بغداد غير مرة ، فقد سمع بها من

كبار المحدثين ، مثل الإمام أحمد بن حنبل (المتوفى سنة ٢٤١هـ) وخالد بن خدّاش المتوفى سنة ٢٢٣هـ ، وأحمد بن منيع المتوفى سنة ٢٤٤هـ وغيرهم ، وأخذ عنه في هذه الرحلة يحيى بن صاعد (المتوفى ٣١٨هـ) ومحمد بن مخلد . (المتوفى سنة ٣٣١هـ)

١١- رحلته إلى الكوفة : وبعدما قدم الكوفة سمع بها من أحمد بن

يونس المتوفى سنة ٢٢٧هـ وجماعة ، وذكر ابن الجوزي أنه سمع بها من عمر بن حفص بن غياث . (المتوفى سنة ٢٢٢هـ)

١٢- رحلته إلى الرّى : دخلها أكثر من مرة ، وسمع بها من محمد

(١) النكت الظراف ١: ١٨١ و ١٨٢.

(٢) تاريخ بغداد ٤: ١٨٦.

بن مهران الجمال المتوفى سنة ٢٣٩هـ وأبى غسان محمد بن عمر وزنيجان المتوفى ٢٤٠هـ، وكان هذا قبل سنة أربعين ومئتين، ودخلها بعد الفراغ عن تأليف صحيحه في سنة ٢٥٠، وفي هذه الرحلة الثانية وما بعدها لقي أبا زرعة وأبا حاتم، وأخذ عنه ابن أبي حاتم.

١٣ - رحلته إلى مصر : دخل الإمام مسلم مصر وسمع بها من حرمة بن يحيى (المتوفى سنة ٢٤٤هـ) وعمرو بن سواد (المتوفى سنة ٢٤٥هـ) وعيسى بن ربح بن حماد التجيبي المتوفى سنة ٢٤٨هـ ومحمد بن ربح بن المهاجر المتوفى سنة ٢٤٢هـ.

١٤ - رحلته إلى الشام : لاشك أنه رحل إلى الشام، ولكنه غير معلوم لنا هل رحل طالبا وأخذ أو رحل معلما ومحدثا؟ يعنى هل أخذ عن محدثي الشام أو حدثهم وأعطاهم؟ والروايات فيه مختلفة.

١٥ - متى بدأ الإمام مسلم تأليف صحيحه

بدأ في نيسابور سنة ٢٣٥هـ تأليف صحيحه في حياة كثير من مشايخه، فاستغرق تأليف هذا الكتاب العظيم خمس عشرة سنة، وقال الإمام النووي : استغرق ست عشرة سنة^(١) ولكن تلميذه أحمد بن سلمة رجح الأول فان صاحب البيت ادرى بما فيه ، فانه قال: كنت مع مسلم في تأليف

(١) وهي المدة التي أكمل فيها الإمام البخاري تأليف صحيحه.

”صحيحه“ خمس عشرة سنة^(١) وبدأ في تأليف الصحيح وعمره آنذاك تسع وعشرون سنة ، وفرغ عن تأليفه في سنة ٢٥٠ هـ وعمره أربع وأربعون سنة ، وما قاله إبراهيم بن محمد بن سفيان : فرغ لنا مسلم من قراءة الكتاب (صحيح مسلم) في شهر رمضان سنة سبع وخمسين ومئتين ، فهو تاريخ سماعه ”الصحيح“ من مؤلفه الإمام في هذه السنة ٢٥٧ هـ ، وليس هو بتاريخ فراغ التأليف لما قدمنا عن أحمد بن سلمة وهو صاحب المرافق للإمام مسلم .^(٢)

١٦- منهج الإمام مسلم في ”صحيحه“

وقد أشار الإمام مسلم في مقدمة ”صحيحه“ وفي صلب الصحيح ، وفي كلام له خارج المقدمة والصحيح إلى منهجه ، واستنبط العلماء سمات أخرى لمنهجه لم ينص عليها ، وإنما دلّ صنيعه أنه قصدها ، ونلخص سمات منهجه فيما يلي :

أولاً : لم يستوعب الإمام مسلم كل الأحاديث الصحيحة في كتابه وقد صرح الإمام مسلم بهذا في ”صحيحه“ (كتاب الصلوة) ، فإنه لما سأل أبو بكر ابن اخت أبي النضر عن حديث أبي هريرة ^{رض} ”وإذا قرأ فأنصتوا“ قال الامام مسلم ”هو عندي صحيح“ فقال أبو بكر : لم لم تضعه ههنا ؟ (في الصحيح) فقال مسلم : ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا ، وقال مسلم

(١) طبقات علماء الحديث ٢ : ٢٨٨ وتذكرة الحفاظ ٨٩ هـ والسير للذهبي ١٢ : ٥٦٦ .

(٢) صيانة صحيح مسلم (١٠٤)

لابن وارة: إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت: هو صحاح، ولم أقل: إن ما لم أخرج من الحديث في هذا الكتاب ضعيف، ولكنني إنما أخرجت هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعاً عندي وعند من يكتبه عني، فلا يرتاب في صحتها، ولم أقل إن ما سواه ضعيف. (١)

ثانياً: أنه انتخبه من مجموعة كبيرة كما ذكرنا قوله: "صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة" حتى صرح الإمام البخاري أيضاً بذلك بقوله: ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح وتركت من الصحاح لحال الطول. (٢)

ثالثاً: أن التلخيص وعدم الاستيعاب والاكتفاء بالصحيح القليل أولى بالعامّة من ازدياد السقيم وجمع المكررات، وإنما تكون المنفعة القليلة في الاستكثار وجميع المكررات لخاصة من الناس من اصحاب التيقظ وأولى العلم بأسباب ضعف الحديث وعلة.

وصرح الإمام بكل هذا في مقدمته للصحيح ويفهم من مجموعه (مجموع كلامه) أن خير المناهج الحديثية هو منهج الاهتمام بالصحيح القليل ونقده، والاكتفاء به، والإعراض عن تطويل لاطائل تحته ولا جدوى فوقه.

(١) أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين (٢-٢٧٧)

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٥ و ١٦.

رابعاً : أنه لم يضع الأحاديث في " صحيحه " حرصاً وكيفما أتفق ، بل كان له منهج خاص في روايتها ، والإعتناء بمتونها وألفاظها ، والتوجه إلى اختلاف عباراتها ، والإهتمام باختلاف طرقها ، ولذا قال في جواب أبي بكر بن اخت أبي النضر : ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا ، وإنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه ^(١) والمراد بمن أجمعوا أئمة الحديث في عصره وهم أبو زرعة والبخاري والذهلي وبقية شيوخه ، فحديث أبي هريرة (في القراءة خلف الإمام) لم يخرج له الإجماع عليه ، وأما حديث أبي موسى الذي فيه " وإذا قرأ فأنصتوا " فمجمع عليه ، فلذا أخرجه .

١٧- ثناء العلماء عليه

وأجمعوا على جلالة قدره وإمامته وورعه وعلو مرتبته وحقه في هذه الصنعة وتقدمه فيها ، ومن أكبر الدلائل على جلالته وإمامته وحقه قعوده في علوم الحديث واضطلاعاً منها وتفننه فيها وكتابه " الصحيح " الذي لم يوجد مثله في كتاب قبله ولا بعده من حسن الترتيب وتلخيص طرق الحديث واستيعابها بغير زيادة ولا نقصان ومن الاحتراز عن التطويل بلاطائل ، وتنبهه على ما في الفاظ الرواة من اختلاف في متن أو اسناد ولو في حرف ، واعتناؤه بالتنبيه على الروايات المصرحة بسماع المدلسين ، وغير ذلك من المحاسن التي هي معروفة في كتابه ، وعلى الجملة فلانظير لكتابه في هذه

(١) صحيح مسلم ١ : ٣٠٤ طبعة بيروت .

الدقائق وصنعة الإسناد وجودة الترتيب وسلاسة الأسلوب ، فهو أحد أعلام أئمة هذا الشأن وكبار المبرزين فيه ، وأهل الحفظ والإتقان ، والرحالين في طلبه الى أئمة الأقطار والبلدان .

فقد حكى القاضي أبو الفضل عياض الإجماع على إمامته وتقديمه وصحة حديثه ، وتمييزه وثقته وقبول كتابه .

(٢) وكان أبو زرعة وأبو حاتم يقدّمانه على مشايخ عصرهما .

(٣) وقال أبو علي الحسن بن علي النيسابوري : ما تحت أديم السماء

أصحّ من كتاب مسلم .

(٤) وقال أبو مروان الطّبي : كان من شيوخي من يفضّل كتاب

مسلم على كتاب البخاريّ .

(٥) وقال مسلم بن قاسم في تاريخه : مسلم جليل القدر ثقة من أئمة

الحديث ، وذكر كتابه الصحيح فقال : لم يضع أحد مثله .

(٦) وقال أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان راوى الصحيح عن

الإمام مسلم قال مسلم : ليس كل الصحيح وضعت هنا ، إنما وضعت ما

أجمعوا عليه ،

وقال الإمام مسلم في مرتبة كتابه هذا : لو أن أهل الحديث يكتبون

الحديث مئتي سنة فمدارهم على هذا المسند ، ولقد عرضت كتابي هذا على

أبي زرعة فكل ما أشار الى أن له علة تركته ، وما قال : هو صحيح ليس له علة

أخرجته ، هذا مع أن الكتاب أحسن الكتب مساقا وأكملها سياقا ، وأقلها تكرارا ، وأتقنها اعتبارا ، وأيسر للحفظ ، وأسرع للضبط .

١٨- عدد شيوخ الإمام في صحيحه وغيره

إن الدارس لحياة الإمام مسلم رحمه الله يجدها حلقة متصلة من التعلم والتعليم والدراسة والتدريس ، وقد تلقى العلم عن شيوخ متفاوتي العلم والمرتبة ، ومختلفي الأسلوب والمنهج ، وعاش طالبا للحديث في بيئات مختلفة ، وقد أخذ عن جماعة من الأئمة كما أخذ في بلده نيسابور عن يحيى بن يحيى بن بكير التميمي ، وإسحاق بن راهويه ، وقتيبة بن سعيد ، وفي الحجاز عن سعيد بن منصور ، (بمكة) وأبى مصعب الزهري (بالمدينة) ، والقعبي (بمكة) ، واسماعيل ابن أبى أويس (بالمدينة) ، وسمع عن القعبي بالبصرة أيضا ، وكان رفيقه في رحلته إلى البصرة وبلغ أحمد بن سلمة تلميذه (المتوفى سنة ٢٨٦هـ) ، وسمع بالبصرة على بن نصر الجهضمي وبالكوفة من أحمد بن يونس وجماعة ، ويبلغ عدد شيوخه الذين أخذ عنهم في "الصحيح" إلى مئتين وعشرين أو تسعة عشر ، وعدد الذين يزعمون أنه أخذ عنهم وفي الحقيقة لم يأخذ عنهم شيئا يبلغ إلى سبعة عشر رجلا .

وعدد الذين يزعمون أنه أخذ عنهم في غير صحيحه يبلغ إلى ستة

(٢٦) وعشرين رجلا ، وقد سافر بعد الحجاز والعراق إلى الشام ومصر والري وأخذ عن مشايخها .

١٩- عدم إخراج الإمام مسلم في "صحيحه" عن الإمام البخاري
وإنما لم يخرج الإمام مسلم عن الإمام البخاري في "صحيحه" وهو
من أجل شيوخه لوجوه :

(١) الرغبة في علو الإسناد ، لأنّ مسلماً شارك البخاري في كثير من
شيوخه ، فترك الرواية مخافة طيل السند.

(٢) والثاني : أن الإمام مسلماً أراد أن يجتهد في تميز الحديث
الصحيح من الضعيف بنفسه ليكون على بصيرة وشرح صدر ، دون أن يكتفي
بجهد الآخرين الذين شرطوا جمع الصحيح المجرد مثل الإمام البخاري
وأمثالهم.

(٣) والثالث : أن ما وقع بين الإمام البخاري وبين الذهلي من
الاختلاف في لفظ القرآن أوقعه في الشك فاحتاط ولم يأخذ عن البخاري في
صحيحه شيئاً. (قاله الذهبي في سيره)

٢٠- ماروى الإمام مسلم عن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي

ففي مقدمة "صحيحه" روى عنه ثلاثة أقوال بنفس سنده ومثله :
الأول عن طاوس ، والثاني : عن أبي اسحاق العزاري ، والثالث : عن أبي نعيم ،
وروى عنه في صحيحه اثني عشر حديثاً بسنده ومثله كما هو في مسنده
وأخرج عنه ستة أحاديث مع اختلاف يسير في المتن والسند ، وأخرج عنه
ثمانية وأربعين حديثاً مما ليس في مسند الدارمي ، فصار عدد مجموع ما

روى الإمام مسلم عن الدارمي تسعة وستين .

٢١ - عامة تلاميذ الإمام مسلم

وذكر أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان في كتابه المشهور "الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث" عدد تلاميذه تسعة وثلاثين ، ثم قال : ليس المذكورون هم جميع تلاميذ الإمام مسلم ، وإنما هنالك جماعة آخرون ممن تتلمذوا عليه .^(١)

وأنا أذكر أسماء أشهرهم بالإيجاز دون الإعجاز :

- ١ - إبراهيم بن إسحاق الصيرفي المتوفى سنة ٣٠٣ هـ .
- ٢ - إبراهيم بن أبي طالب محمد بن نوح بن عبد الله النيسابوري المتوفى سنة ٢٩٥ هـ .
- ٣ - إبراهيم بن محمد بن سفيان أبو إسحاق راوى الصحيح عن الإمام مسلم والمتوفى سنة ٣٠٨ هـ وكان من مشاهير تلاميذ مسلم ، ونقل عنه قوله : فرغ لنا مسلم من قراءة الكتاب في شهر رمضان سنة ٢٥٧ هـ .
- ٤ - أحمد بن حمدون بن أحمد بن عماره بن رستم أبو حامد الأعمشى ، المتوفى سنة ٣٢١ هـ .
- ٥ - أحمد بن سلمة بن عبد الله أبو الفضل النيسابوري تلميذ الإمام ورفيقه في رحلته إلى البصرة وبلخ ، ومخاطبه في مقدمة "صحيحه"

والطالب عنه أن يجمع له جملة من الأخبار المسندة الصحيحة ، وتوفى سنة ٢٨٦هـ .

٦ - أحمد بن علي بن الحسن بن المغيرة القلانسي راوى الصحيح عن الإمام مسلم ، واشتهرت روايته عند المغاربة ، ولم أعثر على تاريخ وفاته .
٧ - أحمد بن المبارك أبو عمرو المستملى النيسابور ، والمتوفى سنة ٢٨٤هـ .

٨ - أحمد بن محمد بن الحسن أبو حامد النيسابورى ، المولود سنة ٢٤٠هـ والمتوفى سنة ٣٢٥هـ .

٩ - أحمد بن نصر بن إبراهيم أبو عمرو النيسابورى المعروف بالخفاف المتوفى سنة ٢٩٩هـ .

١٠ - حاتم بن أحمد بن محمود الكندى (أبو سعيد البخارى) لم أجد ترجمته ، ولكن عدّه ابن عساكر والنووى والمزى والذهبي والعجلونى فى تلاميذ الإمام مسلم والراوين عنه .

١١ - الحسين بن محمد بن زياد القبانى أبو على النيسابورى ، وكان ملازما للبخارى فى إقامته بنيشابور ، وروى عنه البخارى فى جامعه الصحيح ، مات سنة ٢٨٩هـ .

١٢ - داود بن سليمان الكرمانى أبو محمد ، روى عن الإمام مسلم فى كتابه "الطبقات" ولم أظفر بتاريخ وفاته ، إلا أنه كان فى سنة ٣٥٨هـ

حيًا، حيث حدث عنه في هذه السنة عبد الله بن محمد بن محمد السَّماسي.

١٣ - زكريا بن داود بن بكر النيسابوري المتوفى سنة ٢٨٦هـ.

١٤ - سعيد بن عمرو بن عمار الأزدي أبو عثمان البردعي المتوفى

سنة ٢٩٢هـ.

وأكتفى بذكر أسماء هؤلاء ووفياتهم وأحيل القارئ على تهذيب الكمال^(١) للزمزى وسير أعلام النبلاء^(٢) للذهبي في الاطلاع على من بقى من تلاميذ الإمام مسلم.

٢٢: أشهر تلاميذه وأكثرهم ذكرًا

ومن أكبر تلاميذه الإمام الترمذي صاحب الجامع المعروف أحد الكتب الستة المعتمدة، (٢) وأبو حاتم الرازي، (٣) وابنه عبد الرحمن بن أبي حاتم صاحب كتاب الجرح والتعديل، (٤) ومكي بن عبدان راوى معظم كتبه، (٥) وإبراهيم بن محمد بن سفيان راوى صحيحه، (٦) وأحمد بن سلمة رفيق رحلته إلى البصرة وبلخ، (٧) وسعيد بن عمرو البردعي، (٨) وأبي أحمد بن علي القلانسي.

٢٣- أشهر رواة الصحيح عنه

١ - أحمد بن سلمة النيشابوري المتوفى سنة ٢٨٦هـ.

(١) ١٣٢٥ ق/٣.

(٢) ٥٦٢: ١٢.

٢ - أحمد بن علي القلانسي .

٣ - أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان المتوفى سنة ٣٠٨ هـ .

٢٤ - مؤلفات الإمام مسلم

١ - الأسماء والكنى في الرجال .

٢ - التمييز في الجرح والتعديل .

٣ - الجامع ذكره ابن حجر في "تهذيب التهذيب" .

٤ - الصحيح، وقد الذي نحن بصدد سيرة مصنفه، وتسهيل مقدمته .

٥ - الطبقات مثل طبقات ابن سعد وأجود منه بمرات، وقد طبع كتابه

هذا في جزئين بمطبعة دار الهجرة - بالدمام -

٦ - طبقات التابعين ذكره ابن الصلاح في "الصيانة" .

٧ - طبقات الرواة، ولكن هذه الثلاثة أسمائها مختلفة ومسمّاها واحد .

٨ - المسند الصحيح هو الصحيح الذي ذكرناه في رقم '٤' فانه

قديعبر عنه باسم الصحيح وأخرى باسم المسند كما نقل عنه أقواله : ما

وضعت شيئاً في هذا المسند إلا بحجة ، وكذلك قال : عرضت كتابي هذا

"المسند" على أبي زرعة ، وأيضاً قال : لو أن أهل الحديث يكتبون الحديث

مئتي سنة فمدارهم على هذا المسند .

٩ - المفردات والوحدان طبع بهذا الاسم في حيدرآباد بالهندسنة

۱۰ - وكتب تاريخا كبيرا أكبر من تاريخ البخارى أو مثله ، وله ۲۳ کتابا آخر مفقودة ^(۱) (غير موجودة أو غير مطبوعة) فيصير مجموع مؤلفات الامام مسلم ثلاثا وثلاثين کتابا بين صغير وکبير ومختصر ومطول وموجز ومطنب .

۲۵- سوانح امام مسلم بقلم شاه عبد العزيز الدهلویؒ

مسلم بن حجاج قشیری نیشابوری که کنیت وی ابوالحسین ولقبش عساکر الدین بود ، موصوف یکی از کبرای این فن است که ابوزرعه رازی و ابوحاتم به امامت وجلالت او گواهی داده اند ، واورا پیشوای این گروه (محدثین) قرار داده اند ، و أبو حاتم رازی ودیگر اجله آن عصر مثل ترمذی و ابوبکر بن خزیمه از وی روایات دارند ، واورا (امام مسلم را) مؤلفات بسیار است که در همه آنها حق تحقیق و امان را ادا کرده است ، وخصوصا درین صحیح خود عجائب این فن (حدیث) را ودیعت نهاده وبالخصوص .

(۱) در سرد و گرد آوری اسانید و حسن سیاق متون ورع تام و تحرری مالا کلام رابکار برده .

(۲) ودر روایت وتلخیص طرق مع الاختصار .

(۳) ودر ضبط انتشار (الفاظ منتشرة) بی نظیر افتاده . لهذا

(۱) راجع أسماء تلك الكتب فی كشف الظنون ومختصر تاریخ نیشابور .

حافظ ابو علی نيسابوری صحيح امام مسلم را بر ديگر تصانيف اين علم (علم حديث) ترجيح ميداد و ميگفت "ما تحت اديم السماء اصح من كتاب مسلم" و جماعه از علمای مغرب نيز به همين رفته اند (كه كتاب مسلم صحيح ترين كتب حديث است)؛ و دليل شان اين است كه شرط مسلم آنست كه هيچ حديثي را در صحيح خود نه مي نويسد مگر آنكه ^(۱) لا اقل دو تابعي آنها را از دو صحابي روايت کرده باشند، و هكذا في جميع الطبقات من تبع التابعين ومن دونهم تا آنكه حديث به خود او منتهی شود.

(۴) و در اوصاف رواة اكتفاء بمحض عدالت نه کرده بلکه شرائط شهادت را نيز رعايت نموده، و اين قدر ضيق نزد بخاری نيست.

(۵) و امام مسلم در معرفت حديث صحيح از سقيم بر جميع اهل عصر خود مقدم بود، بلکه در بعض امور بر بخاری هم افضليت و ترجيح داشت، تفصيل اين اجمال آنكه از امام بخاری در روايت از اهل شام خطائی بوقوع آمده كه يك راوي گاه بكنيت او ذكر مي كند و گاه به اسم علم او، و مي پندارد كه دو كس اند، چونكه از اكثر اهل شام بطريقه مناوالت كتب (و جادة) حديث گرفته است نه بطريقه شفاهي، لذا چنين خطابميان آمده، اما مسلم در هيچ جاى چنين خطاء نه ^(۱) ليكن ديگر آنمه حديث وجود اين شرط را در صحيح مسلم انكار کرده اند.

کرده ، و نیز در بعض احادیث بخاری^۱ به تقدیم و تاخیر و حذف و اسقاط تعقید بمیان آمده ، اگرچه از طرق دیگر آن تعقید حل می شود، و امام مسلم از این تعقید مبراء است ، امام مسلم این صحیح خود را از سه لك حدیث مسموع خود منتخب نموده و درین انتخاب از غایت احتیاط و ورع کار گرفته.^(۱)

۲۶ - مذهب الإمام مسلم الفقهی

ومن المسلم أنّ المذاهب الفقهية الأربعة وأتباعها إنما امتازت وتشخصت في المئة الرابعة ، والامام مسلم توفي في المئة الثالثة (۲۶۱هـ) فكيف يمكن جعله متمذبا بمذهب معين ومقلدا لرأى فقهى خاص؟ وغاية ما في الباب أن اجتهاده كان مرة يوافق الشافعية وأخرى يوافق الحنفية وهكذا ، فلاتائل تحت البحث عن مذهبه ، وهذا هو الوجه في مذهب البخارى وأمثاله ، وأما وضع أبواب صحيح مسلم وتراجم تلك الأبواب فجاء بها الإمام النووي^(۲) أو من قبله من الشراح - على اختلاف القولين - فلاتكون دليلا على مذهب الإمام مسلم .

۲۷ - الباعث على تصنيف صحيح مسلم

۱- سأل أحد النجباء من تلاميذه ورفيق رحلاته وهو الحافظ أحمد

(۱) خلاصه ازبستان المحدثين تأليف شاه عبدالعزيز دهلوى.

(۱) وفى بعض تلك التراجم زيادات ومبالغات ليس لحديث الباب صلة قريبة ولا بعيدة بتلك الزيادات .

بن سلمة المتوفى سنة (٢٨٦هـ)^(١) عن الإمام مسلم أن يوقفه على جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه مؤلفة محصاة ، فوق ذلك في قلبه فأخذ في جمع الصحيح وقال : أما بعد فإنك - يرحمك الله - بتوفيق خالقك ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه ، وما كان فيها من الثواب والعقاب والترغيب والترهيب وغير ذلك من صنوف الأشياء بالأسانيد التي نقلت وتداولها أهل العلم فيما بينهم

هذا هو الباعث الأول من تأليف "الصحيح" للإمام مسلم ، والثاني كما يقول الإمام مسلم : فلولا الذي رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصب نفسه محدثاً فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة والروايات المنكرة ، وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والأمانة لما سهل علينا الانتصاب لما سألت .

فحصل من كلامه هذافي مقدمته باعثن على تأليف الصحيح :
الأول: طلب بعض تلاميذه . والثاني : سوء صنيع الذين نصبوا أنفسهم محدثين من خلطهم الصحيح بالسقيم، والقوى بالضعيف، ورواية الأحاديث

(١) فقد ذكر الخطيب في تاريخ بغداد (٤: ١٨٦) في ترجمة أحمد بن سلمة: ثم جمع له مسلم كتابه الصحيح (بعد طلبه وإقتراحه) الموقظة ١٣٨ و١٣٩.

محدثين من خلطهم الصحيح بالسقيم، والقوى بالضعيف، ورواية الأحاديث المطروحة، والأمر الزائد الثالث : هو الإيماء إلى ترك الأحاديث الضعيفة والإكتفاء بالصحيح منها .

٢٨ - الموازنة بين صحيح مسلم وصحيح البخارى

قال الجزائرى فى وجه رجحان صحيح البخارى على صحيح مسلم: ورجحان كتاب البخارى على كتاب مسلم أمر ثابت يدل عليه بحث جهايزة النقّاد وكلامهم، وقد صرح بذلك كثير منهم ، ولم يصرح أحد بخلافه إلا ما نقل عن البعض، مثل أبى على النيسابورى، حيث نقل عنه ابن مندة أنه (أبا على) قال : ما تحت أديم السماء أصبح من كتاب مسلم، ومثل ابن حزم، فانه كان يفضل كتاب مسلم على كتاب البخارى، ومثل مسلم بن قاسم القرطبى حيث قال : لم يضع أحد كتابا مثله (مثل كتاب مسلم) ، ولكن جعلوا ترجيح هؤلآء على حسن الوضع وجودة الترتيب ، وسهولة التناول ؛ فإنه جعل لكل حديث موضعا واحدا يليق به، وجمع فيه طرق ذلك الحديث التى ارتضاها .

ومن وجوه ترجيح كتاب البخارى على كتاب مسلم أن مدار صحة الحديث على ثلاثة أشياء : (١) الثقة بالرواة (٢) واتصال السند (٣) والسلامة من العلل القاذحة ، وقد استوفى البخارى تلك الشروط كلها، أما من جهة الوثوق بالرواة فإن المتكلم فيه من رواة البخارى ثمانون رجلا، والمتكلم فيه بالضعف من رواة مسلم مئة وستون رجلا، وأن البخارى اختار

من الطبقات الثلاث الاولى، وجاء بأحاديث الطبقتين تعليقا أو متابعة أو استشهادا، وأما مسلم فقد أكثر من الطبقة الثانية أيضا وأخذ من الثالثة متابعة واستشهادا.

(٢) - وأما من جهة الاتصال فلان البخارى قد اشترط لصحة الحديث أن يكون الراوى قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة، كما ذكر ذلك فى "تاريخه" وجرى عليه فى صحيحه، وأما مسلم فقد اكتفى بنفس المعاصرة، ولم يشترط ثبوت اللقاء، حتى ردّ فى مقدمة "صحيحه" ردّا شديدا على من اشترط اللقاء ومراده هناك الرد على الإمام البخارى وابن المدينى ومن على مذهبهم فى اشتراط اللقاء بعد المعاصرة.

وأما من جهة السلامة من العلل فلأن الأحاديث التى انتقدت لأجلها على البخارى ومسلم مئتان وعشرة أحاديث، وما أخرج البخارى منها أقل من الثمانين والباقى أخرجه مسلم، ولا شك أن صاحب الأقل أرجح، ومن أهم ما يمتاز به كتاب البخارى أنه أشار إلى مسائل فقهية جمّة فى تراجم أبوابه، ومن ثم قيل: "فقه البخارى فى تراجمه"، ومعنى هذا الكلام: ان ذكاء البخارى ووقادة ذهنه وفطنته يدل عليها تراجمه، وطريق استدلاله واستنباطه يفهم من تراجمه او مذهبه الفقهى يدل عليه تراجمه ولكن لم يدون له مذهب فقهى خاص كالأئمة الأربعة، فالتوجيه الثالث أبعد.

٢٩ - المحاكمة بينهما

تنازع قوم في البخارى ومسلم لدى فقالوا أى ذين يقدم
فقلت لقد فاق البخارى صحة كما فاق في حسن الصناعة مسلم
قال الحافظ في التهذيب: حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط لم
يحصل لأحد مثله ، بحيث أن بعض الناس كان يفضلّه على صحيح محمد
بن اسماعيل ، وذلك لما اختص به من جمع الطرق وجودة السياق ،
والمحافظة على أداء الصيغ والألفاظ كما هي من غير تقطيع ولا رواية
بالمعنى ، وقد نسج على منواله خلق من النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه .

٣٠ - جملة ما في صحيح مسلم

قال الجزائري : وأما صحيح مسلم فجملة ما فيه بإسقاط المكرر
نحو أربعة آلاف حديث ، ومع المكرر جملة ما فيه اثنا عشر ألف حديث ،
قاله أبو الفضل أحمد بن سلمة المتوفى سنة ٢٨٦ هـ تلميذ الإمام مسلم .
وقال أبو حفص الميانجي : جملة ما في " صحيح مسلم " مع المكرر
ثمانية آلاف ، وهذا أقرب الى الواقع .^(١)

قال الإمام مسلم فيما ذكر الخطيب البغدادي في تاريخه : صنفت

هذا المسند الصحيح من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة^(٢)

(١) مقدمه فتح الملهم ص ٢٤٦ .

(٢) تاريخ الخطيب ١٣ : ١٠٠ و ١٠١ .

٣١ - عدد المراسيل في صحيح مسلم

وعدد المراسيل على ماعدّة السيوطي^١ فيه عشرة ، وقد رواها الإمام مسلم في موضع آخر متصلة .

٣٢ - عدد المنقطع والمعلق في صحيح مسلم

وعدد المنقطع في صحيح مسلم أربعة عشر حديثا ، وقال بعضهم عدده فيه نحو سبعين حديثا ، وعدد المعلق في صحيح مسلم ثلاثة في ثلاثة مواضع : في التيمم ، والحدود ، والبيوع .

٣٣ - جملة ما في صحيح مسلم من الكتب والأبواب

فعدد كتب الصحيح أربعة وخمسون كتابا ، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، واثنتان وأربعون كتابا بترقيم الدكتور عبد الصمد ، والوجه عدّ بعض الأبواب كتابا والعكس .

وعدد أبوابه يبلغ ١٣٥١ بابا عند الدكتور عبد الصمد ، و ١٣٢٩ بابا عند محمد فؤاد عبد الباقي ، وفي المقدمة ثمانية أبواب :^(١)

٣٤ - تحقيق اسم صحيح مسلم

يقول الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (رحمه الله رحمة واسعة) في رسالته القيمة الممتعة (تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي) : تعددت طبعات "صحيح مسلم" تعدادا كثيرا في بلاد مصر والشام والهند وتركيا

(١) الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح ١ : ٣٩٣ .

والمغرب وغيرها ولم يثبت على طبعة منها اسمه العلمى الذى سمّاه به مؤلفه الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري شأن صحيح البخارى، وشأن جامع الترمذى ، وهذا خلل شديد ونقص ظاهر فى تشخيص الكتاب والتعريف بمضمونه وما بنى عليه^(١)..... ثم يقول:

فاسمه الصحيح الذى يدل على مضمون الكتاب وأسنه التى أنشئ الكتاب عليها هو "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم" كما أن اسم كتاب البخارى الأصيل الذى وضعه هو بنفسه هذا (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) (ص ٩)

وكما أن اسم كتاب الترمذى هو "الجامع المختصر من السنن عن رسول ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل".

ولكن الإمام مسلم اختصر اسم كتابه وسمّاه "المسند" تخفيفاً وتسهيلاً فإنه قال خارج صحيحه : صنفت هذا "المسند الصحيح" من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة كما فى تاريخ بغداد للخطيب، (٣ : ١٠١) ووفيات الأعيان لابن خلكان، (٥ : ١٩٤) وبرنامج التجيبى (٩٣) وربما إختصر هذا (المسند الصحيح) وقال : ما وضعت شيئاً فى هذا المسند إلا بحجة ، وقال عرضت كتابى هذا "المسند" على أبى زرعة وقال فى المرة

الثالثة : لو أن أهل الحديث يكتبون الحديث متى سنة فمدارهم على هذا
"المسند" .

٣٥ - رواية صحيح مسلم عنه

١ - أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان الذى طريقه معروفة فى
الشرق والغرب، والمتوفى ٣٠٨ هـ .

٢ - ويروى فى بلاد المغرب مع طريق ابن سفيان عن أبى محمد
أحمد بن على القلانسى عن مسلم .

٣ - ثم رواه عن ابن سفيان جماعة منهم أبى أحمد الجلودى ،
المتوفى سنة ٣٦٨ هـ وعن الجلودى جماعة، وقال ابن الصلاح : وأما
القلانسى فوقعت روايته عند أهل المغرب ولا رواية له عند غيرهم ، وهناك
ثلاثة مواضع لم يسمع إبراهيم عن الإمام مسلم بالتحديث والقرأة بل بطريق
الإجازة أو الوجادة .

أولها : فى كتاب الحج فى باب الحلق والتقصير .

وثانيها : فى أول الوصايا .

وثالثها : فى أحاديث الإمارة والخلافة ، وفى تلك المواضع لا يقال :

أخبرنا إبراهيم أخبرنا مسلم ، بل يقال : أخبرنا إبراهيم عن مسلم .

٣٦ - شروح صحيح مسلم

١ - ومن أشهر شروحه لدى العلماء اليوم شرح الإمام النووى المتوفى

سنة ٦٧٦ هـ سَمَّاهُ "المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج".

٢ - واختصره الشيخ شمس الدين محمد بن يوسف القونوي الحنفي

المتوفى سنة ٧٨٨ هـ.

٣ - شرح القاضي عياض بن موسى اليحصبي المالكي المتوفى سنة

٥٤٤ هـ سَمَّاهُ "إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم".

٤ - المعلم بفوائد كتاب مسلم لأبي عبد الله محمد بن علي المازري

المتوفى سنة ٥٣٦ هـ وبسط القاضي عياض هذا الشرح وسَمَّاهُ "إكمال المعلم".

٥ - شرح أبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي المتوفى سنة

٦٥٦ هـ الذي لخص صحيح مسلم ثم شرح تلخيصه وسَمَّاهُ "المفهم شرح تلخيص صحيح مسلم".

٦ - شرح عماد الدين عبد الرحمن بن عبد العلي المصري المتوفى

سنة ٦٢٤ هـ.

٧ - شرح الإمام عبد الغافر بن اسماعيل الفارسي المتوفى سنة

٥٢٩ هـ ، الذي سَمَّاهُ "المفهم في شرح غريب مسلم".

٨ - شرح أبي الفرج عيسى بن مسعود الزواوي المتوفى سنة ٧٤٤ هـ

اقتبس شرحه من المعلم والإكمال والمفهم والمنهاج.

٩ - شرح شمس الدين أبي المظفر يوسف بن قزاوغلي سبط ابن

الجوزي المتوفى سنة ٦٥٤هـ .

١٠ - شرح القاضي زين الدين زكريا بن محمد الأنصاري المتوفى

سنة ٩٢٦هـ .

١١ - الديباج على صحيح مسلم ابن الحجاج للسيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ .

١٢ - مكمل إكمال الإكمال لمحمد بن محمد بن يوسف السنوسي

الحسيني المتوفى سنة ٨٩٥هـ .

١٣ - إكمال إكمال المعلم للإمام محمد بن الخليفة الوشتاني الأبي

المتوفى سنة ٨٢٨هـ .

١٤ - فتح الملهم شرح صحيح مسلم (غير كامل في ثلاثة أجزاء

للعلامة شبير احمد العثماني^{رحمته} الهندي صاحب التفسير العثماني ورسالة

”سجود الشمس“ ورسالة ”العقل والنقل“ .

١٥ - تكملة فتح الملهم في شرح صحيح مسلم للشيخ محمد تقى

العثماني حفظه الله القاضي بالمحكمة العليا الشرعية ونائب رئيس جامعة

دارالعلوم وشيخ الحديث بها ، ويبلغ عدد الشروح على هذا الكتاب حوالى

خمسين شرحا ، فنكتفى بالأهم والمشهور منها ، ونحيل القارئ الراغب

على كشف الظنون .

٣٧ - مختصرات صحيح مسلم

١ - مختصر أبي الفضل محمد بن عبد الله المريسي المتوفى سنة ٦٥٥هـ .

٢ - ومختصر الحافظ المنذرى المتوفى سنة ٦٥٦ هـ .

٣ - وتلخيص أبي العباس القرطبي الذى مرّ ذكره (فى رقم ٥)

١ - مقدمة "صحيح" الإمام مسلم

ولقد كتب الإمام مسلم مقدمة لمؤلفه المبارك "الصحيح" وذكر فيها سبب تأليفه كتابه هذا، ثم تعرّض لكثير من القواعد والأصول المتعلقة بالرواية والرواة، مشيراً الى شرطه فى صحيحه :

(١) كتقسيم الرواة.

(٢) وبيان توضيح مراتبهم المختلفة. (وهى دقيقة جداً) ..

(٣) فذكر عدداً من الضعفاء والمجروحين صيانة للسنّة وتحذيراً للناس عن الأخذ عن إمثالهم مع إقامة البرهان من الكتاب والسنة على جواز الجرح وذكر مثالب الرواة فإن الإسناد من الدين ، فالكلام عنه كلام عن الدين .

(٤) ومنع من قبول الرواية بلا تحقيق.

(٥) وأكد وجوب الاحتياط فى قبول رواية الضعفاء .

(٦) وشرط لقبول العنونة المعاصرة دون اللقاء (بل ردعلى من اشترط

اللقاء لاتصال الحديث ردّاً بشعا عنيفا).

(٧) كما أنه تكلم عن جواز الرواية بالمعنى ، وقد تعرّض الإمام مسلم

لكل هذه القواعد والأصول ، وبينها بالتفصيل مقرونا بالأدلة والحجج ، وردّ

على القواعد التي تخالفها.

٢ - أهمية تلك المقدمة

تعتبر مقدمة صحيح مسلم من أوائل المقدمات العلمية المنهجية ، بل هي جديرة أن تكون نموذجا منهجيا عالميا في علم المقدمات ، وهذه الميزة لمسلم ينفرد بها دون البخاري^٢، بل ينفرد صحيحه بها عن سائر كتب الحديث التي سبقته ، وهذا يدلنا على أن مناهج المصنفين المسلمين امتازت منذ فجر التاريخ والتأليف العلمي بالعناية بالمقدمات ، وقد سبق المسلمون في ذلك المنهج الأوربي الحديث في هذا الضرب من التصنيف .

٣ - أنواع المقدمات الحديثية

وتنقسم مقدمات كتب الحديث إلى قسمين رئيسيين :

الأول: مقدمات علمية صرفة تكون من تأليف ورأى صاحب الكتاب، كما فعل الإمام مسلم في مقدمة صحيحه التي تكلم فيها عن القواعد الحديثية رواية ودراية ، وتعتبر مقدمته هذه أول مقدمة من هذا النوع في المصنفات الحديثية.

والثاني : مقدمات نقلية ليس فيها للمصنف كلمة واحدة إلا الرواية (والنقل) والجمع ، مثل بقية الكتاب ، ولكن المصنف يسميها المقدمة ويجعلها في مطلع كتابه ، كالمقدمة كما فعل الإمام الدارمي^٣ في "مسنده" وابن ماجه في سننه .

٤ - إنما يكون شرط الإمام مسلم في صحيحه فقط

وليس شرط الإمام مسلم في مقدمته مثل شرطه في صحيحه من ذكر الحديث المسند المتصل الصحيح أو الحسن وعدم الأخذ عن الطبقة الثالثة أصالة ، ولذا رمز ابن حجر في "التقريب" لمن أخرج عنهم مسلم في صلب الصحيح ب (م) ولمن أخرج عنهم في "مقدمته" ب (مق) .
وكذلك الذين تكلموا على معلقات صحيح الإمام مسلم لم يتكلموا على معلقاته المذكورة في مقدمته .

٥ - أسلوب الإمام مسلم في "مقدمته"

ولما كانت القواعد المذكورة التي أوردها مسلم في مقدمة "صحيحه" من الأهمية بمكان لا يخفى ، وفي نفس الوقت كانت عبارة هذه المقدمة غامضة صعبة الفهم ، غريبة الأسلوب ، وقد عرفت بإغلاقها ، وذلك أن الإمام مسلم قد ذكر تلك القواعد بدون تكلف على طريقة الأقدمين من العلماء من غير تهذيب وتحريير ، بل عن افكاره بطريقة حرّة فلم يبال بتكرار الجمل ، ولا بالإيجاز المخّل ، فإنه أحياناً يذكر المبتدأ ثم يأتي بجمله معترضة طويلة ثم يذكر الخبر ، وأحياناً يقدم ويؤخر الصلات والمتعلقات ، والحاصل أنه قدّم افكاره بدون تناسب ولا تنسيق .

٦ - شروح مقدمة صحيح مسلم

ونظراً إلى هذا الإغلاق وتقديم المسائل الأصولية المهمة اعثنى أهل

العلم على مَرِّ العصور بشرح هذه المقدمة فقام بشرحها كثير من العلماء ، وذكر صاحب " منهج الإمام مسلم في صحيحه وأثره في علم الحديث " ثلاثة عشر شرحاً من شروح " مقدمة " صحيح مسلم وهي غير الشروح التي تكون في ضمن شرح الصحيح منها :

(١) شرح محمد بن أحمد التجيبي المتوفى سنة ٥٢٩ هـ ، الإيجاز والبيان لشرح خطبة مسند مسلم .
(٢) وشرح محمد بن يحيى المراكشي المعروف ب (ابن المورق) المتوفى سنة ٤٦٢ .

(٣) وشرح أحمد بن محمد القسطلاني المتوفى سنة ٩٢٣ هـ .
(٤) وشرح عبد الله انغازي فوري (البحر المواجه) .
(٥) وشرح أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي .
(٦) وشرح ولي الله الفرج آبادي (المطر الشجاع على مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج) .
(٧) وشرح محمد أمين بن عبد الله الأثوي (هداية الطالب المعدم إلى معاني دياجة مسلم) .

(٨) تسهيل مقدمة صحيح مسلم الذي نحن بصددده .

وقد ذكرنا أن شرط الإمام مسلم في "صحيحه" غير شرطه في تقديمه ، فإنه لم يشترط فيها ما شرطه في صحيحه ، ومن ههنا استثنى العلماء

المخرّجون والمستخرجون (مثل أبي عوانة) في تخريجاتهم ومستخراجاتهم ما أخرجه مسلم من المعلقات والضعاف في مقدمته ، وقد أخذ على الإمام مسلم ببعض ما حكم بانقطاعه من الأحاديث التي في المقدمة مع أنه أخرجها متصلاً في الصحيح ، كما أخذ عليه في الحكم باتصال المعنعن بسجد المعاصرة من غير النقاء ، وقد وافقه في حكمه هذا كثير من المحدثين.

٧- ترجيح صحيح مسلم على صحيح البخاري

وقد رجّح صحيح مسلم على صحيح البخاري من بعض الوجوه :
أولاً : من المعروف المسلّم عند المحدثين أن من روى عن اثنين فصاعداً ، وكان بين روايتهما تفاوت في اللفظ ووحدة في المعنى فللراوى أن يجمع بينهما في الإسناد ، ثم يروى الحديث على لفظ أحدهما فالأولى له في هذه الصورة أن يشير إلى الذي اقتصر على لفظه ، وقد اهتم به الإمام مسلم دون البخاري .

وثانياً : أن صحيح مسلم أسهل تناولا لأنه جعل لكل حديث موضعاً يليق به وجمع طرقه فيه واستوعب ألفاظه المختلفة .

وثالثاً : أنّ الإمام مسلم فرق بين "حدثنا" و "أخبرنا" فانه لا يجوز عنده استعمال "حدثنا" إلا فيما سمعه من لفظ الشيخ ، ولا يجوز إطلاق "أخبرنا" إلا فيما قرئ على الشيخ وسمعه الطالب ، وهذا هو مذهب

إبن جريح، والأوزاعي، وابن وهب، والنسائي، والشافعي وأصحابه، وجمهور أهل العلم بالمشرق وصار هو الشائع الغالب على أهل الحديث وعدم الفرق بين "حدثنا" و"أخبرنا" هو مذهب البخاري وجماعة من العلماء نحو الزهري ومالك، وسفيان بن عيينة، ويحيى ابن سعيد القطان، وآخرين من المحدثين .

ورابعا: يمتاز كتاب الإمام مسلم بإيراد الطرق وتحويل الأسانيد

بإيجاز العبارة مع حسن البيان .

وخامسا: ترتيبه للأحاديث على نسق يشعر بكمال معرفته بأنواع

العلوم التي يحتاج إليها المحدث ، وكذلك يشعر بكمال معرفته بدقائق هذا العلم ووقوفه على أسرارهِ .

وسادسا: أن الامام البخاري قد أخطأ في روايته عن الشاميين ؛

حيث ذكر راويا واحدا مرة بكنيته ومرة باسمه العلم وظنه اثنين ، ولم يقع مثل هذا عن الإمام مسلم .

وسابعاً : أنه وقع في متون البخاري تعقيدا بسبب التقديم أو التأخير

أو الحذف والإسقاط (اختصارا) وإن أزال ذلك التعقيد في طريقه الآخر، ولكن لم يقع مثل ذلك عن الإمام مسلم .

نهي عن المَقَرَمَة

١ - قوله: اما بعد فانك يرحمك الى قوله: يطول بذكرها الوصف

يقول الإمام مسلم: رحمك الله يا أبا الفضل أحمد بن سلمة رفيقي في السفر إلى البصرة وإلى بلخ إنك (بتوفيق الله تعالى) ذكرت همك بالفحص عن معرفة جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنن الدين وأحكامه، والثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وما إلى ذلك مما يتعلق بالدين من السير والآداب، والتفسير، والعقائد، والفتن، والأشراط، والمناقب بالأسانيد التي نُقلت بها وتداولها أهل العلم فيما بينهم وأردت (أرشدك الله) أن تعلم مجموعها متناسبة ومعدودة مضبوطة من غير اختلاط مالميس بحديث، كاستنباط فقه أو نقل آراء العلماء أو عاضد من كتاب أو اثر. (كما فعل البخاري).

وسألت عني تلخيص تلك الأخبار في شكل مؤلف خاص بلاثتكرار كثير، فإنه يشغلك عما قصدت من فهم معانيها واستنباط الأحكام منها. ولما توجهت إلى مسئولك وما يتول إليه حال الجمع والتأليف علمت أن له منفعة موجودة وعاقبة محمودة إن شاء الله تعالى، وعند سؤالك عن ذلك الأمر الشاق أيقنت أنه لو سهّل الله لي ذلك العزم ووفّقني لهذا العمل ثم قضى الله لي الإتمام والإكمال فأنا أول من يعود إليه نفعه قبل غيري لأسباب كثيرة يطول بذكرها البيان.

٢ - قوله : إلا أن جملة ذلك إلى قوله : وقد عجزوا عن معرفة قليله

ومجمل ذلك المذكور من الأسباب أو النفع أن حفظ القليل من الأحاديث إذا كان صحيحاً وضبطه أسهل وأنفع من ممارسة الكثير من هذا الفن إذا كان ذلك الكثير مشتملاً على الرطب واليابس خصوصاً عند من هو كالعوّام في عدم الامتياز بين الصحيح والسقيم من الأحاديث ، وبين الغث والسمين منها إلا بعد تنبيه غيره إياه من العلماء المميزين والأئمة النقاد ، فإذا كان الأمر كما قلنا فالقصد والتوجه إلى الصحيح القليل من هذا الشأن أولى من الكثير السقيم ، سيما عند هؤلاء الذين لا تمييز عندهم ، نعم إنما يرجى النفع في الاستكثار من الحديث وجمع المكررات منه لخاصة من الناس الذين رزقوا التيقظ والمعرفة بأسباب السقيم وعمله ، فالمذكور من خاصة الناس ينال بغيبته ويقع في الاستكثار من جمعه بما أوتي من التيقظ والمعرفة إن شاء الله تعالى .

وأما العامة منهم الذين لا يضاهئون الخواص من أهل التيقظ والمعرفة لعدم تمييزهم ، فلا فائدة لهم في طلب الحديث الكثير وقد عجزوا عن معرفة قليله .

٣ - قوله : ثم إنّ شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه

على شريطة إلى قوله : فلا نتولى فعله ،

أي بعد ما ذكرنا أن الأمر السهل والنافع لى ولك ضبط القليل وإتقانه ،

وأن الاستكثار شأن أهل التيقظ والمعرفة نـشـرـع (إن شاء الله تعالى) في تخريج^(١) ما سالت وتأليفه على شرط سوف أذكره لك، وذلك الشرط أنا نـعـمـد إلى مجموعة خاصة، وجملة غالبية، ظاهرة الصحة عند المحدثين (لاإني جميع الأخبار المسندة أو نصفها، فانه يقول في صفة الصلوة: ليس كل حديث صحيح وضعته ههنا) من الأخبار المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقسمها على ثلاثه أقسام لأجل أن رواها على ثلاث طبقات.

فإذا فرغنا من تخريج القسم الأول أتبعنا الثاني، أي^(٢) نذكر القسم

(١) هو عزو الحديث إلى مصادره الأصلية.

(٢) واختلف العلماء في إتيان الأقسام الثلاثة في هذا الكتاب، فقال الحاكم والبيهقي: إن المنية اخترمت مسلماً قبل إخراج القسم الثاني، وإنما ذكر القسم الأول فقط. وقال القاضي عياض^٢ بعد نقل قول الحاكم: إن هذا غير مسلم لمن حقق نظره ولم يتقيد بتقليد ما سمعه؛ فانك إذا نظرت إلى أنه قسم في كتابه الحديث على ثلاث طبقات من الناس، فذكر أن القسم الأول هو حديث الحفاظ، ثم قال: بأنه إذا تقصى هذا اتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحدق والإتقان مع كونهم من أهل الستر والصدق وطاعة العلم وذكر أنهم لا يلحقون بالطبقة الأولى وسمى أسماء من كل طبقة من الطبقتين المذكورتين ثم أشار إلى ترك حديث من أجمع أو اتفق الأكثر على تهمة وبقي من اتهمه بعضهم وصححه بعضهم فلم يذكره هنا ووجدته رحمه الله قد ذكر في أبواب كتابه..... حديث الطبقتين الأولين..... فجاء بأسانيد الطبقة الثانية التي ذكرها وبحديثها - كما جاء بالأولى وحديثها - (وإنما ذكر أحاديث الثانية) على طريق الإتيان لحديث الأولى والاستشهاد بها، أو حيث لم يجد في الكتاب - أولى شيئاً، وذكر في كتابه أقواماً تكلم فيهم قوم وزكاهم آخرون، وأخرج حديثهم (مع حديث) من ضعف أو اتهم ببدعة، وكذلك فعل البخاري، فعندى أنه (الإمام مسلم) قد أتى بطبقاته الثلاث في كتابه على ما ذكر، ورأيت في كتابه وتبينت في تقسيمه وطرح الرابعة كما نص عليه. (إكمال المعلم ١: ٨٦). ويقول الإمام النووي: وهذا الذي اختاره (القاضي) ظاهر جداً والله أعلم. (مقدمة النووي ١٤٢ دار المعرفة بيروت).

الثانى ونأتى به على سبيل المتابع والشاهد لا أصلاً، وأما الثالث فلا نعرج عليه
أى لا نتوجه إليه ولا نتشغل بإخراجه .

ونجتهد فى تخريجنا وتأليفنا إن شاء الله أن يكون من غير تكرار مهما
أمكن ، نعم إلا أن يأتى موضع لا بدّ فيه من تكرار حديث فيه معنى زائد أو
تكرار إسناد يقع فى جنب اسناد آخر لعلّة تقتضى ذلك ، لأن المعنى الزائد
الضرورى كالحديث التام .

فلا بدّ فى مثل ذلك الموضع من إعادة الحديث الذى فيه ذلك المعنى
الزائد ، إذا لم يمكن قطع ذلك المعنى الزائد بأن كان له تعلق بما بقى ، أو
لا بدّ من إعادة ذلك المعنى وحده وقطعه عن الحديث التام إذا أمكن قطعه
بأن لا يتعلق بما بقى ، ولكن ربما يعسر تفصيله وقطعه عن جملة الحديث
الذى فيه تلك الزيادة ، فاعادة الحديث الذى فيه ذلك المعنى الزائد كما هو ،
أى بلا قطع وفصل أولى وأسلم إذا ضاق نطاق القطع .

(نعم) فأما الحديث الذى لا حاجة إلى إعادته بجملته لإمكان وتيسر
قطعه ، ويكفى فيه إعادة المعنى الزائد ، فلانكون بصدد إيراده كاملاً ، ولا
نتوجه إليه إنشاء الله تعالى .

وتلخيصه هكذا : المعنى الزائد الذى يكرر الحديث لأجله على ثلاثة

أقسام :

١ - ما يمكن فصله وقطعه من جملة الحديث من غير تعسر .

٢ - ما يمكن قطعه مع تعسر وضيق من المقام .

٣ - مالا يمكن قطعه وفصله أصلاً، ففي الأول لاجابة إلى تكرار

الحديث بحملته أولى وأسلم، وفي الثالث إعادته ضرورى لا يتم الكلام بدونه.

(٤) قوله فأما القسم الأول إلى قوله فعلى نحو ما ذكر من

الوجوه نؤلف ما سألت من الأخبار عن رسول الله ﷺ

فاما القسم الأول من الأقسام الثلاثة : فانا نذكر أولاً الأخبار التى هى

أسلم من العيوب ، وأنقى من غيرها؛ فإن ناقلوها أهل استقامة وإتقان فيما

نقلوا من الحديث ، ولم يوجد فى روايتهم إختلاف شديد ولا تخليط فاحش،

يعنى يوجد فيهم الضبط بأن لاتكون روايتهم مخالفة عن رواية الثقة إلا

نادراً، كما عرف ذلك الاختلاف والتخليط فى رواية كثير من المحدثين

وظهر فى حديثهم .

فإذا ذكرنا اخبار هذا الصنف، أى الطبقة الأولى من الطبقات الثلاث

أوردنا اخبار الطبقة الثانية متابعاً واستشهاداً، فان فى أسانيد هذه الأخبار من

ليس كالطبقة الأولى فى الحفظ والاتقان، ومع ذلك يشملهم إسم الستر

والصدق وتعاطى العلم يعنى لا يكون هؤلاء متروكين ، ولم يدفع عنهم اسم

العدالة والصدق ، ولو أردت وضوح الفرق بين الطبقتين الأولى والثانية فوازن

بين هؤلاء الثلاث عطاء بن السائب، ويزيد^(١) بن أبي زياد، وليث بن سليم،
وأمثالهم من الذين يعمّمهم ويشملهم اسم الستر والصدق عند أهل العلم،
ويعرفونهم بقلّة الإتقان والاستقامة؛ فإن كمال الوصف عند أهل العلم درجة
رفيعة وخصلة سنّية، أي وزانهم بهؤلاء الثلاث من الطبقة الأولى منصور بن
المعتمر، وسليمن الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد، في الإتقان والاستقامة،
فإذا قارنتهم وجدت الطبقة الثانية مبالغة للطبقة الأولى لا يقاربونهم، فإن أهل
العلم بالحديث لا يشك فيما استفاض من صحة حفظ منصور، والأعمش،
وإسماعيل، وإتقانهم لحديثهم، ولكن ما وجدوا مثل ذلك في عطاء ويزيد
وليث.

وكذلك إذا وازنت بين الأقران من أصحاب الحسن وابن سيرين
كابن عون، وأيوب السخيتاني، مع عوف بن أبي جميلة، وأشعث
الحراني، وجدت بينهما، أي بين الأولين والثانيين بونا بعيدا في كمال

(١) واعلم أن يزيد بن زياد أو ابن أبي زياد اثنان قرشي دمشقي، وكوفي صاحب حديث الرايات السود،
أحد علماء الكوفة، المشهور على سوء حفظه، ولا شك أن كليهما ضعيفان، ولكن عني مسلم ههنا
الثاني المتوفى ١٣٦هـ كما يقول الحافظ في "التهذيب": وأغرب النوويّ فذكر في مقدمة شرح مسلم
ترجمة يزيد بن أبي الزباد الدمشقي قبل هذه الترجمة وزعم أنه مراد مسلم بقوله، ابن أبي زياد وفيه نظر.
(فتح الملهم ملخصا ٩: ١). وفي التقريب ص ٢٣٩ يزيد بن زياد أو ابن أبي زياد القرشي الدمشقي متروك
من السابعة، ويزيد بن أبي زياد الهاشمي مولا هم الكوفي ضعيف كبير فتغير، وصار يلقن وكان شيعيا من
الخامسة مات سنة ١٣٦هـ.

الفضل وصحة النقل، نعم إن عوفا وأشعث وإن لم يدفع عنهما اسم الصدق والأمانة عند أهل العلم، ولكن الحال ما ذكرنا من الفرق في المنزلة .

وانما ذكرنا أسماء هؤلاء تمثيلاً ليكون علامة يفهم منها من خفى عليه طريق أهل العلم في مراتب أهلهم ، فلا ينزل الرجل العالى عن علوه ، ولا يرفع السافل في العلم فوق منزلته ، بل يعطى كل ذى حق حقه و ينزل كلاً منزلته ، فلا يكون تاركا للعمل بالكتاب من قوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ﴾ ولا تاركا للسنة مما روت عائشةؓ وقالت: امرنا رسول الله ﷺ ان نزل الناس منازلهم .

فعلى الطرق المذكورة تؤلف مسئولك من الأخبار عن رسول الله ﷺ .^(١)

٥ - قوله: فاما ما كان منها عن قوم عند أهل الحديث متهمون، إلى قوله: في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح إنشاء الله تعالى فأما القسم الثالث منهما ما روى عن قوم (أى - الطبقة الثالثة) هم متهمون عند جميع أهل الحديث أو عند أكثرهم ، فلسنا نتشغل بتخريج حديثهم - ثم قسم هذه الطبقة الى صنفين .

١- الاول: صنف اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار - ومثل

الإمام مسلم لهذا الصنف نفر الستة : (١) عبد الله بن مسور أبى جعفر

(١) أخرجه أبو داود، والبخارى، والترمذى، ومسلم، نفسه موصولا .

المدائني (٢) وعمرو بن خالد (٣) وعبد القدوس الشامي (٤) ومحمد بن سعيد المصلوب (٥) وغياث بن إبراهيم (٦) وسليمان بن عمرو أبا داود النخعي وأشباههم.

٢ - والصنف الثاني: من الغالب على حديثهم المنكر والغلط، وقد امسكنا عن رواية حديث هذا الصنف أيضا - ثم مثل للصنف الثاني أيضا نفر الستة، فقال فمن هذا الضرب من المحدثين (١) عبدالله بن محرز (٢) ويحيى بن أبي أنيسة (٣) والجراح بن المنهال أبا العطوف (٤) وعباد بن كثير (٥) وحسين بن عبدالله بن ضميرة (٦) وعمر بن صهبان ومن نحانحوهم في رواية المنكر من الحديث، فلسنا نعرّج أي نتوجّه ونميل إلى حديثهم ولا نتشاغل به، وهنا قسم ثالث للطبقة الثالثة، وهم الذين زكّاهم بعض وضعفهم آخرون، ولكن الامام مسلم سكت عن ذكرهم، وبعد ذكر الصنف الثاني من طبقة الثالثة وقبل ذكر التمثيل لهم بين علامة الحديث المنكر وحكم الراوي الذي يروي المنكر فقال: ^(١) وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته روايتهم أو لم تكذبوا فقها إلا في قليل أو إلا بتعسف فيقال لحديثه: المنكر.

(١) ولا يخفى ان هذا علامة المنكر المردود عند علماء الحديث، وهو ما انفرد به غير الثقة مخالفا للثقة وأما إذا كان المنفرد ثقة ضابطا متقنا فالمنكر غير مردود. (فتح الملهم ملخصا ١: ١١).

(وقال فى علامة منكر الحديث) فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك ،
أى تخالف روايته رواية الثقة كان ذلك الراوى مجهور الحديث غير مقبول
روايته ، ولا يستعمل حديثه للاحتجاج به .

ثم استدل بحكم أهل الحديث وأئمة فى قبول ما يتفرد به المحدث
وبيان شرط القبول فقال : لأنّ حكم أهل العلم والذى يعرف من مذهبهم فى
قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون ذلك المتفرد قد شارك الثقة
من أهل العلم والحفظ فى بعض (أى فى أكثر) مارووا أو أمعن وبالغ فى روايته
على الموافقة لهم- ثم بعد ذلك أى المشاركة فى أكثر أحاديثهم أو الإمعان
على الموافقة إذا زاد وروى أحاديث ليست عند هؤلاء الثقات وشذ بها تقبل
روايته وأحاديثه الزائدة التى انفرد بها من أصحابه ، وأما من لم يشاركهم فى
أحاديثهم المعروفة ومع ذلك روى أحاديث عديدة لا يعرفها أصحابه فلا تقبل
تفراداته ، هذا هو المفهوم من سياق كلام مسلم وسبأقه ، كما فى فتح الملهم .
وبعد الفراغ من الاستدلال مثل له بتفرد بعض أصحاب الزهرى
وهشام بن عروة عن أكثر أصحابهما الحفاظ المتقنين فقال : فاما من تراه
يعمد لمثل الزهرى ، أى يعمد أن يروى عن الزهرى مع جلالة قدره وكثرة
أصحابه الحفاظ المتقنين بحديثه وحديث غيره ، أولمثل حديث هشام بن
عروة وحديثهما عند أهل العلم مبسوط (منتشرو) مشترك ، أى معروف قد نقل
عنهما أصحابهما حديثهما على الاتقان فى أكثره ، فيروى ذلك العامد عنهما

أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس هذا العامد من الذين اشتركوا أصحابهما في رواية الأحاديث الصحيحة التي عندهم، فلا يقبل حديث هذا الضرب من الناس الذين يخالفون ثقة أصحاب شيو خهم مع عدم الشراكة في الصحاح التي عندهم .

ثم قال : هذا الذي ذكرنا في المقدمة يدفع به الضرورة ؛ فانا قد شرحنا من مذهب علماء الحديث قدر ما يقصد ويتوجه إليه من أراد سلوك سبيل القوم في الرواية ووفق لها- ونزيدك شرحا وإيضاحا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة في الأماكن التي لا بد فيها من الشرح والإيضاح وقد وفى الامام مسلم بوعده هذا بالإيجاز جدا كما وفى بوعده السابق في ذكر روايات الطبقات المعتمدة .

٦- قوله: وبعد يرحمك الله الى قوله احد الكاذبين

أى وبعد شرح مذهب أهل الحديث على قدر ما يتوجه إليه من أراد سبيل القوم (يرحمك الله) فإن الانتصاب لما سألت من تمييز الصحيح من السقيم، والجيد من الردى، والحصول على مجموعة صحيحة من الأحاديث وتأليف كتاب جامع لهذه المجموعة المميّزة المحصلة ليس بسهل علينا، ولكن سوء صنيع من نصب نفسه محدثا.

وادعى كونه عالما بالحديث، وعلمه، وتخلّفه عن الأمر اللازم عليه من طرح الأحاديث الضعيفة وترك الروايات المنكرة والاقتصار، والاكتفاء

على الأخبار الصحيحة المشهورة المنقولة عن الثقة المعروفين بالصدق والأمانة سهل علينا هذا الأمر مع أن هؤلاء المدعيين يعرفون ويقرون بالسنتهم بأن كثيرا من الأخبار التي يلقونها إلى الأغبياء من الناس هو مستنكر ومنقول عن قوم غير مرضيين.

وقد ذم الرواية عن أمثال هؤلاء كبار أئمة هذا الفن، مثل مالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من الأئمة فنشر هؤلاء القوم علم الحديث والأخبار المنكرة بالأسانيد الضعاف المجهولة وإقائهم إياها إلى الجهال خفّ على قلوبنا إجابة ما سألت.

٧ - (١) باب وجوب الرواية عن الثقة وترك الكذابين

والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ

واعلم (وفقك الله) أنه وجب على كل من يميز صحيح الروايات عن سقيمها وثقة الناقلين لها عن المتهمين منهم أن يروى من الأخبار ما عرف صحة مخارجه، ورواته ومصونية ناقله عما يعيبه في الرواية بوضع الحديث وتوليد الاخبار وأن يتقى من رواية ما كان منها من أهل التهم والمعاندين من أهل البدع الذين تفضى بدعتهم إلى الكفر أو يدعون الناس إلى بدعتهم ويعاندون لأجل بدعتهم ويجوزون الكذب لنصرة مذهبهم.

والدليل على وجوب هذين الأمرين آيات الكتاب المبين من قوله

تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ وقوله تعالى : ﴿مَمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ وقوله تعالى : ﴿وَاشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ .

فعلم من هذه الآيات المباركة أمران : ان خبر الفاسق ساقط غير مقبول قبل التبين والتفحص عن حاله ، وأن شهادة غير العدل مردودة ، فكما أن الشهادة الفاسق مردودة عند الجميع كذلك خبره أيضا غير مقبول عند أهل العلم ، بل الخبر أكثر أهمية من الشهادة لتعلقه بحقوق العامة بل حقوق الله أيضا ، ولما كان يرد على الإمام مسلم أن الخبر غير الشهادة ، فكيف سويت بينهما ؟ أجاب عنه بقوله : والخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة الخ ، يعنى أن الافتراق بينهما فى وجوه لاتنافى اتحادهما فى وجوه آخر ، بل الوجوه الموجبة للاتحاد بينهما أعظم من غيرها وتلك الوجوه الموجبة للاشتراك كثيرة :

١ - منها ما ذكره الامام مسلم بقوله : إذ كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم كما أن شهادته مردودة عند جميعهم .

٢ - ومنها اشتراط الإسلام والعقل والبلوغ والعدالة وضبط الخبر والمشهود به عند التحمل والاداء .

ومن الوجوه الموجبة للافتراق بينهما الحرية والذكورية والعدد وعدم التهمة بالعداوة وضدها والقراية وما فى معنى ذلك ؛ فان هذه الامور تعتبر فى

الشهادة ولا تعتبر في الخبر، هذا قول العلماء الذين يعتد بهم^(١).

٨ - الفرق بين الخبر والشهادة

قال المازري في شرحه "المعلم بفوائد مسلم" شرح صحيح مسلم
ماحصله أن الإخبار عن عام (أمر عام) لا ترفع فيه إلى الحكام، وخلافه
الشهادة وهي الإخبار عن أمر خاص ففيه ترفع إلى الحكام.

٢- الشهادة يثبت بها الحق الخاص (شخص أو شخصين) والرواية
يثبت بها الحق العام (عامّة البشر) وحق الله تعالى ورسوله من أصول الدين
وفروعه.

٣- العدد لا يشترط في الرواية ويشترط في الشهادة، والوجه فيه أن
الغالب من المسلمين يهابون من الكذب على رسول الله ﷺ بخلاف
شهادة الزور.

٤- وقد يروى الحديث المتعلق بأصول الدين راو واحد، فلو لم يقبل
خبر الواحد لفات على أهل الإسلام المصلحة التي اعتبرها الشرع بخلاف
عدم قبول الشهادة فإن فيه فوت حق شخص واحد.

٥ - إن بين كثير من المسلمين عداوات تحملهم على شهادة الزور
بخلاف الرواية عن النبي ﷺ.

٦- لا تشترط الذكورية في الرواية وتشترط في الشهادة في بعض القضايا.

(١) فتح الملهم ملخصاً ج ١٣/١.

٧ - تشرط الحرية في الشهادة دون الرواية .

ثم استدل بالسنة على منع رواية الأخبار المنكرة بقوله: ودلت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار، كنحو دلالة القرآن على عدم قبول خبر الفاسق، ثم جاء بالحديث المشهور عن رسول الله ﷺ الذي أخرجه عن سمرة بن جندب وعن المغيرة بن شعبة من قوله عليه السلام: من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين، كما أخرج في الباب الآتي عن عليٍّ وأنسٍ وأبي هريرة والمغيرة بن شعبة (مع اختلاف جزئي في ألفاظهم) حديث تعمّد الكذب على رسول الله ﷺ.

٩ - (٢) باب تغليط الكذب على رسول الله ﷺ

وأخرج الإمام مسلم في هذا الباب حديث تعمّد الكذب على رسول الله ﷺ عن أربعة من الصحابة: عن عليٍّ وأنسٍ بن مالك وأبي هريرة والمغيرة بن شعبة رضي الله تعالى عنهم، وهو يدل على عظمة الكذب على رسول الله ﷺ وشدته مع بيان الفرق بين الكذب على رسول الله ﷺ وبين الكذب على غيره في وخامة العاقبة؛ فإن في الكذب على رسول الله ﷺ إفتراء على الله وعلى رسوله وتحريفا للدين بالزيادة أو النقصان ﷺ ثم لا يخفى أن أكثر أهل العلم قالوا بتواتر هذا الخبر.

١٠ - (٣) باب النهي عن الحديث بكل ما سمع

وفي هذا الباب أخرج عن أبي هريرة مرفوعا عن عمر بن الخطاب،

وعبد الله بن مسعود رضى الله عنهما، مرفوعاً وموقوفاً ما يدل على أن التحديث والاختبار بجميع ما يسمع المرء يكفى فى عداده من الكاذبين فإن المحدث بكل ما سمعه من الرطب واليابس قلما يعصم من الكذب، بل مشكل جداً ، وكذلك المحدث بما لا يدركه عقول الناس يصير سبباً للفتنة والإضلال لهم ، ومكذباً لنفسه .

ثم نقل عن الإمام مالك وعبدالرحمن بن مهدى، وإياس بن معاوية: ما يدل على أن التحديث بكل ما سمع ينافى الرئاسة فى الدين والإمامة فى العلم، بل ربما يصير ذلك المحدث مكذباً لنفسه ومذنباً لها ولا يقتدى به الناس فى أمور دينهم، بل يشنعونه ويقبحونه .

١١ - (٤) باب النهى عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط

فى تحملها عنهم

وأخرج فى هذا الباب عن أبى هريرة، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وابن عباس، وابن أبى مليكة، وأبى إسحق عمرو بن عبد الله السبيعى التابعى، والمغيرة بن هشام بن مقسم الضبى الكوفى المولود اعمى .

١ - أما حديث أبى هريرة فأخرجه عن طريق محمد بن عبد الله بن نمير وعن طريق حرملة بن يحيى بن عبد الله ، والفرق بين الطريقين بالاجمال والتفصيل ؛ فإن فى الأول ذكر أناس يجب تركهم ، وفى الثانية وصفهم بالدحاليين والكذابين، كأنه يشير إلى أن الغرض من روايتهم النوادر والشذوذ

والموضوعات الدجل والإضلال وافتنان الناس - كما يقول السنوسي في شرحه :وعلماء السوء والرهبان على غير أصل السنة كلهم داخلون في هذا المعنى، وما أكثرهم ^(١) في زماننا نسأل الله السلامة من شر هذا الزمان وشر أهله.

٢ - وأما رواية عبد الله بن مسعود موقوفا فأخرجه عن أبي سعيد الأشج، وفيه إشارة إلى ضرورة التحقيق عن رجال الحديث ورواته اسماً و نسباً وعلماً وزهداً وتقوى وضبطاً وعدالة، فان الشيطان يمثل نفسه في صورة المحدث فيحدث ما يضل به الناس، كما حكى الله تعالى عن قول الشيطان بقوله: ﴿لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ﴾، ثم عن قوله: ﴿إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ﴾.

٣ - وأما رواية عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفا، فمعناه إما قراءة القرآن ترغيباً للناس، وخذاعاً لهم، وإما إحالة أقوالهم وأرائهم إلى القرآن تصديقاً وتثبيتاً بكذبهم - وإما قراءة القرآن فقط وإنكارهم عن الأحاديث النبوية ﷺ وأيما كان فلا بد من معرفة حال الرواة وأخلاقهم وعاداتهم وسيرتهم ومنزلتهم الدينية، وقدرهم عند أهل العلم.

٤ - وأما رواية ابن عباس فأخرجه عن ثلاث طرق، عن طاؤس ومجاهد عن ابن عباس في الطريق الأول قال ابن عباس في جواب بشير بن كعب: إننا كنا نروى الحديث عن رسول الله ﷺ حتى شرع الناس في الكذب

على رسول الله ﷺ وسلوكوا كل مسلك محمود ومذموم، فتركنا الرواية لكلا يزيدوا الكذب في مروياتنا ولا ينسبوا الكذب إلينا أو كنّا نحدث ونسمع الحديث عن كل أحد حتى شرع الرواة في الكذب على رسول الله ﷺ فتركنا الإصغاء إليهم .

وفي الطريق الثاني قال ابن عباس : ما معناه حين كان الحديث يُحفظ عن رسول الله ﷺ ويُروى عنه كنّا نحفظه ونتوجه إلى كل حديث، وأما بعدركم الصعب والذلول (أي المنكر والصحيح) فنحتاط ونتفحص عن كل حديث .

وفي الطريق الثالث تفصيل ما في الطريقتين الأولين من وجوب معرفة المتون والأسانيد لقبول الحديث والعمل به .

٥ - وأما رواية ابن أبي مليكة عن ابن عباسؓ فحاصلها إدراج الأكاذيب وإلحاق المختلقات والضلالات أقضية علىؓ وأنه لا بد من البحث والتلخيص في كل ما يُوهم فيه اختلاط الحق بالباطل، والصدق بالكذب والهداية بالضلالة، وأن روايات الأكابر لا تخلو عن المزج والتلبيس كما هو شأن إبليس .

٦ - وأما قول أبي اسحقؒ ففيه اعتراف من أصحاب عليؓ بفساد بعض

رواته وتلاميذه علمه ومروياته وإقواله .

٨ - وأما قول المغيرةؒ ففيه بيان أنّ أصحاب عبد الله بن مسعود أوثق

من أصحاب عليّ في الرواية عنه، يعنى إذا روى أصحاب ابن مسعود عن عليّ شيئاً فيصدقون، وإذا روى أصحاب عليّ فلا .

١٣ - (٥) باب في أن الإسناد من الدين . الخ

أخرج في هذا الباب : عن (١) ابن سيرين (٢) وسليمان بن موسى (٣) وأبى الزناد (٤) وسعد بن إبراهيم (٥) وعبد الله بن المبارك .

١ - أما قول ابن سيرين فأخرجه عن طريق هشام وعاصم الأحول ، فحاصل القول الأول أن علم الحديث هو الأساس الثاني في الدين ، فانظروا عمّن تأخذون دينكم ، يعنى لا يؤخذ الدين إلاّ ممّن يوثق على دينه ، وفي "اسعاف المبطل برجال الموطأ" عن مالك أنه قال لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك . (١) لا يؤخذ من سفيه (٢) ولا يؤخذ من صاحب الهوى يدعوا الناس إلى هواه (٣) ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس ، وإن كان لا يتهم في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . (٤) ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به .

وخلاصة القول الثاني أن ضرورة الإسناد في الحديث اشتدت بعد وقوع الفتن أى فتنة قتلة عثمان ، وفتنة الخوارج الذين خرجوا على عليّ ومعاوية وفتنة إشاعة الكذب وانشعاب أهل البدعة والدعوة إلى بدعتهم ، وإلاّ فالسلف من الصحابة والتابعين كانوا يقبلون المرسل ولا يسألون عن الإسناد، ولكن بعد حدوث الفتنة قالوا اسمولنا رجالكم الذين تروون عنهم،

هل هم من أهل السنّة الصادقون أو من أهل البدع الكاذبون ؟ ليحذر الناس عن أحاديثهم .

٢ - وأما رواية سليمان بن موسى فمعناه أنه ذكر عند طاؤس رواية الثقة والضعفاء، فقال له: إن كان صاحبك الذي تروى عنه مليئا (أى ثقة ضابطا متقنا يوثق بدينه ومعرفته ويعتمد عليه كما يعتمد على المليئى فى معاملته بالمال) فخذ عنه.

٣ - وأما قول أبى الزناد فمفهومه الموجز أنه أدرك بالمدينة التى هى منبع الوحي والعلم والتقوى جماعة كثيرة، أى مئة كلهم مأمون فى دينهم ومعاملاتهم ، ولكن لا يؤخذ عنهم الحديث بل يقال لكل منهم ليس بأهله ، أى لا يوجد فيهم شرائط الأخذ .

٤ - وأما رواية سعد بن إبراهيم فمعناه الظاهر النهى ، أى لا يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الثقة، ويمكن أن يكون نفيا يعنى لا يقبل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا برواية الثقات .

٥ - وأما قول عبد الله بن المبارك عن طريق عبدان بن عثمان فمعناه أن الإسناد جزء من الدين فالغفلة عنه غفلة عن الدين ، وأن الحدّ الفاصل بين الصحيح والضعيف والصادق والكاذب هو الإسناد، وإلا لقال من شاء ما شاء من النقص والزيادة فى الدين ، ومن الموضوع والضعيف .

٦ - وأما عن طريق العباس بن رزمه فمعناه أن الإسناد للدين كالقوائم

نلحيوان، فكما أن الحيوان مايبقى حيًا بدون القوائم كذلك الحديث النبوي لايبقى قابلاً للاعتماد بدون الإسناد.

٧ - أمّا مايكون عن طريق أبي اسحق ابراهيم بن عيسى فمعناه فانه سأل عبدالله المبارك عن حديث "إنّ من البرّ بعد البرّ" (الحديث) فقال عبد الله: (بعد السؤال عن سنده) إن هذا الحديث منقطع؛ فإن الحجاج بن دينار بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم مفاوز^(١) أى انقطاع، فان أقل مايكون بينه وبين رسول الله ﷺ تابعي وصحابي، فان الحجاج المذكور من تبع التابعين، ثم قال نعم: إن ثواب الصدقة يصل إلى الميت وينتفع بها بلاخلاف بين المسلمين.

(٦) باب الكشف عن معايب رواة الحديث ونقله الأخبار

١٤ - جرح الرواة من النصيحة في الدين

ذكر الإمام النووي^(٢) تحت قول الإمام مسلم (في الأحاديث الضعيفة) "ولعلها أو أكثرها أكاذيب لأصل لها" أربع قواعد اثنتان منها تتعلقان بالكاذبين المتهمين من الرواة فأود أن أقدم تلك القواعد الأربع النافعة للمولعين بالحديث ورجاله والشائقين بفن الرواية والدراية قبل ذكر المجروحين تمهيداً.

(١) مفاوزة جمع مفازة أى الصحراء والميدان.

(٢) ج ١ : ٢٠

القاعدة الأولى : أن جرح الرواة جائز بل واجب بالإتفاق للضرورة الداعية إليه ، وهى صيانة الشريعة المكرمة ، وليس هو من الغيبة المحرمة بل من النصيحة لله تعالى ولرسول صلى الله عليه وسلم ولعامة المسلمين ، ولم تنزل فضلاء الأمة وأخيارهم وأهل الورع منهم يفعلون ذلك ، كما ذكر الإمام مسلم فى هذا الباب عن جماعات منهم ما ذكره (من الجرح والتنبيه على ضعف بعض الرواة) .

١٥ - شروط إجازة الجرح وقبوله

ثم أشار النووى إلى بعض شروط الجرح وقال : ثم على الجرح تقوى الله تعالى فى ذلك والتثبت فيه ، والحذر من التساهل بجرح سليم من الجرح أو بنقص من لم يظهر نقصه ؛ فإن مفسدة الجرح عظيمة فإنها غيبة مؤبدة مبطلة لأحاديث المجروح مسقطه لسنة مروية عن النبي ﷺ واردة لحكم من أحكام الدين .

ثم إنما يجوز الجرح لعارف به مقبول القول فيه ، أما إذا لم يكن الجراح من أهل المعرفة أولم يكن ممن يقبل قوله فيه فلا يجوز له الكلام فى أحد ، فإن تكلم كان كلامه غيبة محرمة وهو ظاهر ، وهذا كالشاهد ؛ فإنه يجوز جرحه لأهل الجرح أمّا لو عابه قائل آخر بما جرح به فأدّب وكان غيبة .

القاعدة الثانية : الجرح لا يقبل إلا من عدل عارف بأسبابه ، ثم ذكر اختلاف العلماء في عدد الجراح والمعدل بقوله : وهل يشترط في الجراح والمعدل العدد ؟ فيه خلاف العلماء ، والصحيح أنه لا يشترط بل يصير مجروحاً أو عدلاً بقول واحد ، لأنه من باب الخبر ، فيقبل فيه الواحد ، ثم ذكر الاختلاف في ضرورة ذكر سبب الجرح ، وقال في بيان المذهب الثالث الذي هو المختار عنده ، - والله أعلم - وذهب الآخرون إلى أنه لا يشترط من العارف بأسبابه ويشترط من غيره ، ويمكن أن يكون هذا محاكمة بين المذهبين الأولين الذي يشترط بيان سبب الجرح والذي لا يشترط بأن فائدة الجرح عند من يشترط بيان سبب الجرح التوقف عن الاحتجاج برواية المجروح المبهم إلى أن يبحث عن ذلك الجرح ، ثم من وجد في الصحيحين ممن جرحه بعض المتقدمين يحمل ذلك على أنه لم يثبت جرحه مفسراً بما يجرح .

ولو تعارض جرح وتعديل قدم الجرح على المختار الذي قاله المحققون وال جماهير ، والصحيح أنه لا فرق في ذلك بين كثرة عدد المعدلين وقلته ؛ لأن الجراح اطلع على أمر خفى على المعدل .

الجواب عن رواية بعض الأئمة عن هؤلاء الضعفاء المتروكين

القاعدة الثالثة : قد ذكر مسلم في هذا الباب أن الشعبي روى عن الحارث الأعور ، وشهد أنه كاذب ، وذكر عن غيره (غير الحارث) قال حدثني

فلان وكان متهمًا، وذكر عن غير الشعبي عن غيره الرواية عن الضعفاء والمغفلين والمتروكين ، فقد يقال لم حدث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بانهم لا يحتج بهم ؟ ثم أجاب الإمام النووي عن هذا الاشكال بأربعة أجوبة :

الاول : أنهم رَوَوْا هذه الاحاديث الضعاف عن هؤلاء الضعفاء ليعرفوها ويبينوا ضعفها فلا يلتبس في وقت ما عليهم أو على غيرهم أو يظنوا في صحتها .

والثاني : ان الضعيف يكتب حديثه ليعتبر به أو يستشهد به كما قد مناه في فصل المتابعات ولا يحتج به على انفراد .

والثالث : ان روايات الراوى الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل فيكتبونها، ثم يميز أهل الحفظ والإتقان بعض ذلك من بعض، وذلك سهل عليهم معروف عندهم كما أن سفيان الثوري احتج بذلك حين نهى عن الرواية عن الكلبي ؟ فقليل له أنت تروى عنه ؟ فقال أنا أعرف صدقه من كذبه .

والرابع : أنهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب، وفضائل الأعمال، والقصص وأحاديث الزهد ومكارم الأخلاق، ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام وسائر الأحكام ، وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه ، ويجوز رواية ما سوى الموضوع منه والعمل به ؛ لأن أصول ذلك صحيحة مقررة في الشرع معروفة

عند أهله ، وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئا يحتاجون به على إنفراده فى الأحكام ، فإن هذا شئ لا يفعله إمام من أئمة المحدثين ولا محقق من غيرهم من العلماء .

١٦ - فعل كثير من الفقهاء فى رواية الضعاف والاحتجاج بها فى الأحكام قبيح جدًا

وأما فعل كثير من الفقهاء أو أكثرهم ذلك واعتمادهم عليه فليس بصواب بل قبيح جدًا ، وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه لم يحل له أن يحتج به ؛ فإنهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف فى الأحكام، وإن كان لا يعرف ضعفه لم يحل له أن يهجم على الاحتجاج به من غير بحث عنه إن كان هو عارفاً أو بسؤال أهل العلم إن لم يكن عارفاً . (والله أعلم)

القاعدة الرابعة : فى بيان اصناف الكاذبين فى الحديث وحكمهم، ثم ذكر قول القاضى عياض، قال القاضى: الكاذبون ضربان : ضرب عُرفوا بالكذب فى حديث رسول الله ﷺ وهم خمسة أنواع :

١ - منهم من يضع عليه مالم يقله أصلاً ، إما ترافعا أو استخفافا كالزنادقة واشباههم ممن لم يرج فى الدين وقارا ، وإما حسبة بزعمهم وتدينًا ، كجهلة المتعبدين الذين وضعوا الأحاديث فى الفضائل والرغائب، وإما إغرابا وسمعة كفسفة المحدثين ، وإما تعصبا واحتجاجا كدعاة المبتدعة ومتعصبى المذاهب .

واما اتباعا لهوى أهل الدّنيا فيما أرادوه، وطلباً للعدرلهم فيما أتوه،
وقد تعيّنت جماعة من كل طبقة من هذه الطبقات عند أهل الصّناعة وعلم
الرجال .

٢ - ومنهم من لا يضع متن الحديث ولكن ربما يضع للمتن الضعيف
اسناداً صحيحاً مشهوراً .

٣ - ومنهم من يقلّب الأسانيد أو يزيد فيها ويتعمّد ذلك إمّا للإغراب
على غيره، وإما لرفع الجهالة عن نفسه .

٤ - ومنهم من يكذب فيدعى سماع مالم يسمع، ولقاء من لم يلق،
ويحدث بأحاديثهم الصحيحة عنهم .

٥ - ومنهم من يعمد إلى كلام الصحابة وغيرهم وحكم العرب
والحكماء فينسبها إلى رسول الله ﷺ. وهؤلاء كلهم كذابون متروكوا
الحديث .

٦ - والضرب الثاني من لا يستجيز شيئاً من هذا كله في
الحديث، ولكنه يكذب في حديث الناس وقد عرف بذلك ، فهذا أيضاً
لا تقبل روايته ولا شهادته وتنفعه التوبة ويرجى له القبول .^(١)

(١) إنتهى ملخص كلام النووى ١- ٢٠ و ٢١ .

ذكر أسماء المجروحين وجارحيهم مع وجوه الجرح

أسماء المجروحين :

- (١) عبدالله بن مسور أبو جعفر الهاشمي المدائني.
- (٢) عمرو بن خالد (المتوفى ١٢٠ هـ)
- (٣) عبدالقدوس الشامي. (قال الذهبي: بقي إلى ما بعد السبعين ومئة)
- (٤) محمد بن سعيد المصلوب. (المتوفى ١٥٠ هـ)
- (٥) غياث بن ابراهيم.
- (٦) سليمان بن عمرو أبو داود النخعي.

الجارحون ووجوه الجرح :

الإمام مسلم : واعلم أن الإمام مسلم قد ضعف هؤلاء إجمالاً وضعفهم الآخرون تفصيلاً، أما إجمالاً فقال: فأما ما كان منها (أى من الأخبار والآثار) عن قوم متهمون عند أهل الحديث الحديث أو عند أكثر منهم فلسنا نعرّج ونتوجه (بتخريج أحاديثهم) كعبد الله بن مسور وأبى جعفر المدائني وعمرو بن خالد وعبدالقدوس الشامي ومحمد بن سعيد المصلوب وغياث بن إبراهيم وسليمان بن عمر وأبى داود النخعي وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار (فما سيأتى من الرواة المجروحين إلى قوله "قال مسلم" بيان لتلك الاشباه).

وأما تفصيلاً فنقل عن ابن أبي حاتم أنه قال: قال عمرو بن علي الفلاس: أجمع أهل العلم على ترك حديثه (عبد القدوس) فهذا هو عبد القدوس الذي عناه مسلم، وهنا عبد القدوس آخر هو ثقة، وهو عبد القدوس بن الحجاج الخولاني الشامي الحمصي من شيوخ البخاري ومسلم وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهم من المحدثين الكبار.

يقول الحسن الحلواني سمعت شبابة قال: كان عبد القدوس يحدثنا، فيقول سويد بن عقلة (في موضع غفلة) قال شبابة وسمعت عبد القدوس يقول: نهى رسول الله ﷺ أن يتخذ الروح عرضاً (بفتح الراء في الروح وبعين المهملة) في "عرضاً" (عوض أن يقول الروح عرضاً بضم الراء والغين المعجمة) ثم فسره بقوله يعني يتخذ كوة في حائط ليدخل عليه الروح (الهواء)، والمراد بهذا الكلام بيان تصحيف عبد القدوس وغباوته واختلال ضبطه، وحصول الوهم في إسناده ومتمنه، فالوهم في الإسناد في قوله: عقله وفي المتن في قوله: الروح عرضاً، وفي شرحه هو قوله: يعني يتخذ كوة^(١) الخ. قال عبد الرزاق "مارأيت ابن المبارك يفصح بقوله (كذاب) إلا لعبد القدوس، فإنه سمعته يقول فيه: إنه كذاب".^(٢)

قال أبو حاتم الرازي: محمد بن سعيد المصلوب متروك الحديث، قتل

(١) خلاصة فتح الملهم ٣-١.

(٢) مقدمة الإمام مسلم ١-١٨.

وصلب في الزندقة ، قال أحمد بن حنبل : قتله (محمد بن سعيد) أبو جعفر في الزندقة وحديثه موضوع .

قال خالد بن يزيد "سمعت (محمد بن سعيد) يقول إذا كان كلام حسن فلم أر بأساً أن أجعل له إسناداً. قال البخاري في تاريخه : تركوه . (غياث بن إبراهيم) (النووي ١ - ٥)

قال رقية بن مسقلة : إن أبا جعفر الهاشمي المدائني كان يضع أحاديث كلام حق ، وليست من أحاديث النبي ﷺ ومعنى قوله : كلام حق كلام صحيح المعنى ، وحكمة من الحكم ، ولكنه كذب فنسبه إلى النبي ﷺ ، وليس هو من كلامه عليه السلام .

(فتح الملهم ١ - ٢٩)

قال علي بن المديني : كان أبو جعفر المدائني يضع الحديث على النبي ﷺ .

قال أحمد أحاديثه (أبي جعفر) أحاديث موضوعة .

قال الإمام مسلم : فمن هذا الضرب من المحدثين (أى من الضرب الذى تخالف روايته رواية أهل الحفظ والرضى أو لم تكذ توافقها) عبد الله بن محرر ، ويحيى بن أبى أنيسة ، والجراح بن المنهال أبو العطوف ، وعباد بن كثير ، وحسين بن عبد الله بن ضميرة ، وعمر بن صهبان ، ومن نحوهم فى روايته المنكر من الحديث ، فلسنا نعرّج على حديثهم ولا نتشغل به .

(٧) عبدالله بن محرّر

قال الإمام النووي: وافق الحفاظ المتقدمون على تركه (عبدالله بن محرّر^(١)).

قال أحمد: ترك الناس حديثه (عبدالله بن محرّر) وقال الآخرون مثله.
قال ابن حبان: "كان عبدالله بن محرّر من خيار عباد الله إلا أنه كان يكذب ولا يعلم ويقلب الأسانيد ولا يفهم". (النووي ١-٥)

قال الهلال بن علاء: هو (عبدالله بن محرّر) منكر الحديث، كذا في التهذيب.

كان عبدالله بن المبارك يقول: "لو خيّرت بين أن أدخل الجنة وبين أن ألقى عبدالله بن محرّر لاخترت لقائه ثم دخول الجنة"، ولكن لما رأيته كانت بكرة أحبّ إليّ منه (مقدمة مسلم)

(٨) يحيى بن أبي أنيسة (المتوفى ١٤٦ هـ)

قال زيد بن أبي أنيسة: "لا تأخذوا عن أخي" (يحيى بن أبي أنيسة).
وقال عبيدالله بن عمرو: وكان يحيى بن أبي أنيسة كذاباً. وقال ابن حجر: يحيى بن أبي أنيسة ضعيف من السادسة.

وقال عمرو بن علي: يحيى بن أبي أنيسة صدوق كان يهم في

(١) وعبدالله بن محرّر عامري، هو من تابعي التابعين، روى عن الحسن وقتادة والزهرى ونافع مولى بن عمرو وآخرين، وافق الحفاظ على تركه. (مكمل إكمال الإكمال للسوسى (١: ١٢)

الحديث ، وقد أجمع أصحاب الحديث على تركه، إلا من لا يعلم (حاله).
 وقال يعقوب بن سفيان (هو (أى يحيى بن أبى أنيسة) ضعيف
 لا يكتب حديثه إلا للمعرفة، وقال الساجي: هو متروك الحديث جداً .
 (فتح الملهم (١ - ١٢)

(٩) الجراح بن المنهال

وقال إحمد بن حنبل: كان الجراح صاحب غفلة .
 وقال ابن المديني: يكتب حديثه . (أى حديث الجراح بن المنهال)
 وقال النسائي والدارقطني: (الجراح بن المنهال) متروك .
 وقال ابن حبان : كان (الجراح) يكذب فى الحديث ويشرب الخمر
 كذا فى الميزان .

(١٠) عبّاد بن كثير الثقفي (المتوفى ١٦٠هـ)

قال ابن حجر: (عبّاد بن كثير) متروك .
 وقال أحمد بن حنبل: "روى (عبّاد) أحاديث كذب".
 (تقريب التهذيب ص ٩٥)

قال أحمد أحاديثه أحاديث موضوعه، سأل ابن المبارك عن سفيان
 الثوري فقال: إنه (عبّاد بن كثير) إذا حدث جاء بأمر عظيم (أحاديث ضعيفة)،
 ثم قال لسفيان: هل لى إجازة أن أثنى على عبّاد (فى مجلس ذكر فيه) باعتبار
 دينه، وأقول لا تأخذوا عنه الحديث ؟ قال سفيان : أى نعم ، فأجازه بمنع

النّاس من الأخذ عنه .

قال عبدالله بن المبارك انتهيت إلى شعبة، فقال: هذا عبّاد بن كثير فاحذروه، أي فاحذروا روايته وحديثه .

(١١) حسين بن عبدالله بن ضُمَيْرَة

قال أبو حاتم: (حسين بن عبدالله) متروك الحديث .

كذّبه (حسين بن عبدالله) مالكٌ .

قال البخاريّ: "منكر الحديث ضعيف".

(١٢) عمر بن صهبان (المتوفى ١٥٧هـ)

قال النوويّ: متفق على تركه (أي عمر بن صهبان) .

وقال البخاريّ: (عمر بن صهبان) منكر الحديث . وقال أبو حاتم: هو

أي (عمر بن صهبان) "ضعيف الحديث" ومنكر الحديث ومتروك الحديث .

وقال ابن عدىّ: عامة أحاديثه (عمر بن صهبان) لا يتابعه عليها

الثقات، وغلب على أحاديثه المناكير .

(فتح الملهم ١ - ١٢)

(١٣) عمرو بن عبيد (المتوفى ١٤٣هـ)

قال يونس بن عبيد (أخو عمرو بن عبيد) "كان عمرو بن عبيد يكذب

في الحديث .

وقال معاذ بن معاذ لعوف بن أبي جميلة: إن عمرو بن عبيد حدثنا عن

الحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من حمل علينا السلاح فليس منا ، قال: كذب والله عمرو، ولكنه أراد أن يحوزها^(١) (أن يجمع ويجرّ هذه الرواية) إلى قوله الخبيث ، قال النووي: كذب بهذه الرواية ليعضد بها مذهبه الرديء ، وهو الاعتزال ؛ فأنهم يزعمون أن ارتكاب المعاصي يخرج صاحبها من الإيمان ويخلده في النار، ولا يسمونه كافرا بل فاسقا^(٢) مغلدا في النار .

فإن قيل: إن حديث "من حمل علينا السلاح فليس منا" صحيح مروي من طرق ذكرها مسلم في كتابه هذا، فكيف جرح عوف عمرا برواية هذا الحديث؟ فالجواب أن مسلماً أراد من إدخال هذا الحديث هنا بيان أن عوفا جرح عمرو بن عبيد وقال: "كذب" مع أن الحديث صحيح لكونه نسبه إلى الحسن ، وكان عوف من كبار أصحاب الحسن والعارفين بأحاديثه، فقال: كذب في نسبته إلى الحسن، فلم يرو الحسن هذا أولم يسمع هذا من الحسن .

يقول الإمام النووي: وأما عمرو بن عبيد فهو القدرى المعتزلى الذى كان صاحب الحسن البصرى^(٣).

كان رجل يأخذ الحديث عن أيوب السخيتاني ثم تركه ولازم عمرو

(١) الحوز: الجمع وضم شئ إلى شئ .

(٢) ملخص النووى ١-١٧ .

(٣) أيضا .

بن عبید، فلما لقيه أيوب في طريق السوق، فقال له: لازمت عمرًا؟ قال نعم يا أبا بكر (كنية أيوب) إنه (عمرًا) يجيئنا بأشياء غرائب، قال أيوب: انما نفرّ او نفرق من تلك الغرائب (أى الأوهام والأكاذيب) قيل لأيوب: ان عمرو بن عبید روى عن الحسن قال: لا يجلد السكران من النبيذ، فقال: كذب إنما سمعت الحسن يقول يجلد السكران من النبيذ، قال سلام بن أبي مطيع: وكان أيوب علم أنى أتى عمرًا، فلقينى يوما وقال: أرايت رجلاً لا تأمنه على دينه فكيف تأمنه على الحديث؟ قال أبو موسى معتذرا: حدثنا عمرو بن عبید قبل أن يحدث ما أحدث (أى قبل أن يصير مبتدعا قدرّيًا).

(١٤) عمرو بن ثابت بن هرمز البكرى (المتوفى ١٧٢هـ)

يقول عبدالله ابن المبارك على رؤس الناس: دعوا حديث عمرو بن ثابت، فانه كان يسب السلف.

قال ابن معين: (عمرو بن ثابت) ليس بشئ، وقال مرة اخرى: ليس بثقة ولا مأمون.

وقال النسائي: عمرو بن ثابت متروك الحديث.

وقال ابن حبان: يروى عمرو الموضوعات.

قال أبو داود: هو رافضى خبيث.

وقال البخارى: ليس بالقوى عندهم.

وقال العجلي : شديد التشيع غال فيه ، واهى الحديث .^(١)

وقال يحيى بن سعيد لقاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر الذي أمه بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق^{رض} : يا أبا محمد إنه قبيح على مثلك أن تسئل عن شئ من أمر هذا الدين فلا يوجد عندك منه علم ولا مخرج ، ثم استدل يحيى بقوله : لأنك ابن إمامي هدى^(٢) أبي بكر وعمر ، فقال له القاسم : أقبح من ذلك عند من يعقل أن أقول بغير علم أو آخذ عن غير ثقة ، فسكت يحيى وما أجابه .

وقد أجاز سفيان الثوري^{رض} وشعبة^{رض} ومالك^{رض} وابن عيينة^{رض} الإخبار عن ضعف الرجل وكونه غير ثبت في الحديث .

(١٥) شهر بن حوشب (المتوفى ١١٢ هـ)

سئل ابن عون عن حديث شهر بن حوشب ، وهو قائم على أسكفة الباب (العتبة السفلى) فقال : إن شهرا نركوه إن شهرا نركوه ، قال الإمام مسلم : أخذته السنة الناس ، أي طعنوا فيه وتكلموا بجرحه . قال شعبة : وقد لقيت شهراً فلم أعتد به .

(١) فتح الملهم ١ - ٢٣ .

(٢) ومعنى كونه ابن إمامي هدى هو ابن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، وكذلك هو ابن أم عبد الله بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق^{رض} .

توثيق بعض الأئمة شهر بن حوشب

واعلم أنّ شهرًا ليس متروكًا بالاتفاق بل وثقه كثير من كبار أئمة السلف، فممن وثّقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وآخرون، وقال أحمد بن حنبل: ما أحسن حديثه، فوثّقه، وقال أحمد بن عبد الله العجلي: هو (شهر) تابعي ثقة، وقال ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: هو ثقة، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال الترمذي: قال محمد يعني ابن إسماعيل البخاري: "شهر" حسن الحديث، وقوى أمره، وقال إنما تكلم فيه ابن عون، ثم روى عن هلال بن أبي زينب عن شهر.

وقال يعقوب بن شيبة: "شهر" ثقة، وقال صالح بن محمد: "شهر" روى عنه الناس من أهل الكوفة، وأهل البصرة، وأهل الشام، ولم يوقف منه على كذبه، وكان رجلاً ينسك أي يتعبّد، إلا أنه روى أحاديث لم يشركه فيها أحد، فهذا كلام هؤلاء الأئمة في الشناء عليه.

قال الإمام النووي: وأما ما ذكر من جرحه من أنه أخذ خريطة من بيت المال، فقد حمله المحققون على محمل صحيح، وأما قول أبي حاتم بن حبان: إنه سرق من رفيقه في الحج عيبة فغير مقبول عند المحققين، بل أنكروه. والله أعلم (النووي ١ - ١٣)

وجه ضعف الصوفية في الرواية هو عدم اعتنائهم بعلم الحديث وقال يحيى بن سعيد القطان: لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في

الحديث، وقال مرة أخرى : لم تر أهل الخير فى شئ أكذب منهم فى الحديث، ومعنى كلامه هو ما قال مسلمٌ : يعنى يجرى الكذب على ألسنتهم ولا يتعمّدون ، وذلك لكونهم لا يعانون صناعة أهل الحديث فيقع الخطأ فى رواياتهم ولا يعرفونه، ويروون الكذب ولا يعلمون أنه كذب ، وقد قدمنا أن مذهب أهل الحق أن الكذب هو الاخبار عن الشئ بخلاف ما هو عليه عمداً كان أو سهواً أو خطأً .

فلا يدخلون تحت قوله عليه السلام : من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار .
(النووى ١ : ١٤)

محمد بن سعيد المصلوب الذى مرّ ذكره فى الرقم (٤)

قال عيسى بن يونس : كنت على باب (محمد بن سعيد) وكان سفيان عنده، فلما خرج سفيان، سألته عنه، فاخبر أنه كذاب، ورواية محمد بن سعيد عن عباد فقط على تقدير وجود هذا اللفظ (عباد بن كثير) فى نسخة صحيح مسلم، و عن عباد و معلى الرازى كليهما على تقدير عدم وجوده ، وضمير عنه فى الصورة الاولى فى قوله "روى عنه" عباد بن كثير مبهم تفسيره عباد بن كثير أى روى عن عباد بن كثير كما فى . (فتح الملهم ١-٣٢)

(١٦) غالب بن عبيد الله: (المتوفى ١٣٥هـ)

قال خليفة بن موسى: دخلت على غالب بن عبيد الله، فجعل يملئ على حدثى مكحول كذا، حدثنى مكحول كذا، فاخذه البول فقام فنظرت

فى الكراسى فإذا فيها : حدثنا أبان عن أنس وأبان عن فلان ، فتركته وقمت ،
يعنى لمخالفة ما أملى بلسانه وهو حدثنا مكحول لما فى كراسته ، وهو
حدثنا أبان عن أنس ^(١) ولأنى علمت أنه مدلس ، قال صاحب فتح الملهم :
”سمع منه وكيع وتركه“ .

وقال ابن معين : (غالب بن عبيدالله) ليس بثقة . وقال الدارقطنى
وغيره : هو متروك . (كذافى الميزان)

(١٧) هشام بن زياد أبى المقدام

يقول الحسن بن على الحلوانى : قلت لعفان بن من مسلم إنهم
يقولون : هشام سمعه (هذا الحديث) من محمد بن كعب فقال عفان إنما
ابتلى هشام من قبل هذا الحديث ، كان يقول : حدثنى يحيى عن محمد ، ثم
ادعى بعد أنه سمعه عن محمد . وقال صاحب فتح الملهم : أمّا هشام هذا
فهو ابن زياد الأموى مولا هم البصرى ضعفه الأئمة . ^(٢)

(١٨) روح بن غطيف :

قال عبدالله بن المبارك : رأيت روح بن غطيف راوى حديث ”تعاد
الصلوة من الدم قدر الدرهم“ وجلست إليه مجلسا وكنت استحى عن
أصحابى أن يرونى جالسا معه كراهية حديثه .

(١) مكمل إكمال الإكمال ١ : ٢٨ .

(٢) فتح الملهم ١ : ٣٣ .

وهاه ابن معين . وقال الإمام النسائي : متروك . وقال الدار قطني :
هو منكر الحديث جداً .

وذكر الإمام البخاري حديثه هذا في تاريخه الكبير ، وقال : هذا باطل .
وقال أبو حاتم : ليس روح بن غطيف بثقة .

وقال الساجي روح " منكر الحديث " كذا في اللسان
(فتح الملهم ص ١ : ٣٤)

(١٩) بقية (المتوفى ١٩٧هـ)

قال عبدالله بن المبارك : بقية صدوق اللسان ، ولكنه يأخذ عن من أقبل
وأدبر (أي عن الثقة والضعفاء) قال ابن عينة : لا تسمعوا من بقية ما كان في
سنة ، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره .

وقال ابن القطان : بقية يدلّس عن الضعفاء ، وهو أقوى حالا من
اسماعيل بن عياش ، مع انه مدّلس ، وقال يعقوب : بقية ثقة حسن الحديث
إذا حدث عن المعروفين وكان يسمى الكنى ويكنى الأسامي وهو نوع من
التدليس .

وقال أبو حاتم : يكتب حديثه (بقية) ولا يحتجّ به ، وهو أحبّ إلى من
إسماعيل بن عياش ، وقال ابن القطان : بقية يدلّس عن الضعفاء ويستبيح
ذلك ، وهذا إن صح مفسد بعدالته .

وقال بن عدي : يخالف (بقية) في بعض رواياته عن الثقة ، وإذا روى

عن أهل الشام فهو ثبت، وإذا روى عن غيرهم يخلط وإذا روى عن
المجهولين فالعهدة منهم لا منه، وقال مسهر الغسانی : بقية ليست أحاديثه
نقية فكن منها على تقية ، وقال أحمد بن حنبل^٢ : توهمت أن بقية لا يحدث
المناكير إلا عن المجاهيل، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير، فعلمت
من أين أتى هذا ، قلت في نفسي : أتى هذا من التدليس .

(فتح الملهم ١ : ٢٦)

(٢٠) الحارث الأعور الهمداني (المتوفى ٦٥هـ)

قال الشعبي : حدثني الحارث الأعور الهمداني، وهو كان كذاباً،
وقال مرة أخرى : إنه من أحد الكاذبين، ومن سوء معتقد الحارث الفرق بين
القرآن والوحي ، كما يقول الغلاة من أهل الرفض ، ومع ذلك حدث الشعبي
عنه ليعرف حاله، قال إبراهيم : ان الحارث قد اتهم .

سمع مرة الهمداني من الحارث شيئاً فقال له : اقعد بالباب، فدخل
مرة وأخذ سيفه وأحس الحارث بالشر (أى قتله) فذهب .

(٢١) المغيرة بن سعيد

(٢٢) أبو عبد الرحيم دمشقي الضبي الكوفي

قال إبراهيم لابن عون : أيّاكم والمغيرة بن سعيد، وأبا عبد الرحيم فانها

كذابان .

قال الشيخ العثماني^٣ : هو (المغيرة) رافضي كذاب .

قال النووي: هو كوفي دجال أحرق بالنار.

قال ابن عدى: لم يكن بالكوفة ألن من المغيرة بن سعيد.

وقال النسائي في كتابه "كتاب الضعفا": هو كوفي دجال أحرق

بالنار زمن النخعي فإنه ادعى النبوة. (١)

فكان أبو عبد الرحمن السلمى يقول لعاصم وأصحابه حين كانوا

غلمانا لاتجالسوا القصاص غير أبى الأحوص وإياكم وشقيق

(٢) (أبا عبد الرحمن) قال: وكان شقيق يرى برأى الخوارج.

قال عياض: هو شقيق الضبى الكوفي القاصّ ضعفه النسائي.

(٢٣) جابر بن يزيد الجعفي (المتوفى ١٢٨ هـ)

قال محمد بن عمرو الرازى سمعت جبريرا يقول: لقيت جابر بن يزيد

الجعفي فلم أكتب عنه، كان يؤمن بالرجعة (أى رجوع عليّ من السحاب

إلى الأرض).

قال سفيان: كان الناس يحملون عن جابر قبل أن يظهر ما أظهر، فلما

أظهر ما أظهر، اتهمه الناس فى حديثه وتركه بعض الناس، فقل لسفيان ما

أظهر؟ فقال: الإيمان بالرجعة.

قال ابن معين: كان جابراً الجعفي كذاباً، ولا يكتب حديثه.

(١) نووي ١: ١٥.

(٢) اسمه شقيق وكنيته أبو عبد الرحمن.

وقال الشعبي: يا جابر لاتموت حتى تكذب على رسول الله ﷺ .

قال أبو حنيفة: ما لقيت في من لقيت أكذب من جابر الجعفي، ما أريته بشئ من رأى الاجاءنى فيه باثر .
(فتح الملهم)

قال سفيان بن عيينة: سمعت من جابر الجعفي كلاما فبادرت مخافة أن يقع علينا السقف .

قال ابن حبان: كان جابر سبائيا من أصحاب عبد الله بن سبا .

قال سفيان مرة أخرى: كذب في تاويل الآية ﴿ فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي ﴾ هو يظن انها في شان علي كما يقول الروافض، وكانت الآية في اخوة يوسف، ثم قال: سمعت جابرا يحدث بنحو من ثلاثين ألف حديث ما أستحل أن أذكر منها شيئا، وقال جابر: عندي سبعون ألف حديث وفي بعض الرواية عنه: عندي خمسون ألف حديث .

(٢٤) حارث بن حصيرة الأزدي الكوفي (المتوفى ١٢٦ هـ)

قال جرير بن عبد الحميد في شأن الحارث: شيخ طويل السكوت يصر على أمر عظيم (أى الإيمان بالرجعة أو الروايات المنكرة أو التشيع) قول الجارح: "ليس يستقيم اللسان" وقوله: "يزيد فى الرقم" (رقم السلعة) من كلمات الجرح يدلان على كذب الراوى وعدم الوثوق به، والفضل الجزئى لا يكفى فى قبول شهادته .

(٢٥) أبو أمية عبد الكريم (المتوفى ١٢٦هـ)

قال الدارقطني: الحارث شيخ للشيعة يغلو في التشيع .

قال أيوب : "رحم الله أبو أمية كان غير ثقة، لقد سألتني عن حديث لعكرمة ثم قال سمعت عكرمة، وممن نصّ على ضعف عبد الكريم هذا سفيان بن عيينة، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، وابن عدي، وغيرهم، وقال ابن حبان : كان (أبو أمية) كثير الوهم فاحش الخطاء، فلما كثر ذلك منه بطل الاحتجاج به ، وقال ابن عبد البر : مجمع على ضعفه، ومن أجلّ من جرحه (أبو أمية) أبو العالية ، وأيوب مع ورعه . (أيوب)

(٢٦) أبو داود الأعمى

قال أبو داود الأعمى : حدثنا البراء وحدثنا زيد بن أرقم فذكر ذلك لقتادة، فقال : كذب ما سمع منهم، إنما كان سائلا يتكفف الناس زمن طاعون الجارف (٦٧ او ٨٧) من السنة الهجرية وذكر مرة أخرى عند قتادة سماعه عن ثمانية عشر بدرية فقال ما قاله أولا، وزاد : ما حدثنا الحسن عن بدرية مشافهة، ولا حدثنا سعيد بن المسيب عن بدرية مشافهة، يعني الحسن البصري وسعيد بن المسيب أكبر من أبي داود الأعمى وأحلّ وأقدم سنّا وأكثر اعتناء بالحديث وملازمة أهله، ومع هذا كله ما حدثنا واحد منهما عن بدرية واحد، فكيف بأبي داود الأعمى ؟ نعم روى سعيد بن المسيب عن سعد بن مالك أي سعد بن أبي وقاص، أمّا أبو داود هذا فاسمه "نفيح بن الحارث"

القاص الأعمى متفق على ضعفه .

قال عمرو بن علي : هو (أبو داود) متروك .

قال يحيى بن معين^٢ وأبو زرعة^٣ : ليس هو بشيء .

وقال أبو حاتم : منكر الحديث وضعفه آخرون .

(٢٧) أبو شيبه قاضي واسط^(١) (المتوفى ١٦٩هـ)

قال معاذ العنبري : كتبت إلى شعبة أسأله عن أبي شيبه قاضي واسط ،

فكتب إلى لا تكتب عنه ، ومزق كتابي (لئلا يفهم بإرسال الكتاب إليك) .

(٢٨) صالح بن بشير المري القاص (المتوفى ١٧٣هـ)

قال عفان بن مسلم : حدثت حماد بن سلمة عن صالح المري عن

ثابت بحديث فقال : كذب .

وقال حماد بن سلمة : حدثت هماماً بحديث عن صالح المري فقال :

كذب .

وفي " التهذيب " قال ابن عدي^٤ : صالح المري من أهل البصرة ، وهو

رجل قاص حسن الصوت ، وعامة أحاديثه منكرات ينكرها الأئمة عليه ،

وليس هذا صاحب حديث ، وإنما أتى من قلة معرفته بالأسانيد والمتون

(المنكرة) .

(١) إسمه إبراهيم ، واسم ابنه محمد ، وأسماء أحفاده عبدالله أبو بكر ، وعثمان ، والقاسم فهو جد أبي

بكر وعثمان ابنا أبي شيبه .

(٢٩) الحسن بن عماره (المتوفى ١٥٣هـ)

قال أبوداود: قال لى شعبة : ائت جرير بن حازم فقل له: لا يحل لك أن تروى عن الحسن بن عماره، فانه يكذب، ثم بين شعبة وجه كذبه، فقال : حدثنا الحسن بن عماره عن الحكم باشياء لم أجد لها أصلا ؛ لأننى سألت عن الحكم أصلى النبى ﷺ على قتلى أحد ؟ قال : لم يصل عليهم ، وقال الحسن بن عماره عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس رضى : أن النبى ﷺ صلى عليهم، ودفنهم، وقال شعبة: قلت للحكم ماتقول فى أولاد الزناء ؟ قال: يصلى عليهم ، قلت: من حديث من يروى ؟ قال: يروى عن الحسن البصرى، فقال الحسن بن عماره ثنا الحكم عن يحيى بن الجزار عن على ، معنى هذا الكلام أن الحسن بن عماره كذب ، فروى هذا الحديث عن الحكم عن يحيى عن على ، وإنما هو عن الحسن البصرى من قوله ، والحسن بن عماره متفق على ضعفه وتركه .

(النوى ١ - ٣١)

قال شعبة : أفادنى الحسن بن عماره سبعين حديثا عن الحكم ، فلم يكن لها أصل ، وقال شعبة حدثنى الحسن بن عماره عن الحكم عن يحيى بن الجزار عن على سبعة أحاديث، فسألت الحكم عنها فقال: ماسمعت منها شيئا .

(فتح الملهم ١ - ٣١)

(٣٠) خالد بن محدوج

قال الإمام النووي وخالد : هذا واسطى ضعيف، ضعفه النسائي أيضاً، وكنيته أبوروح، رأى أنس بن مالك . قال ابن عبد البر: هو (خالد بن محدوج) عندهم منكر الحديث ضعيف جداً، ضعفه النسائي وأبو حاتم .
 وذكر خالدًا البخاريّ والساجيّ والعقيليّ وابن الجارود في الضعفاء .
 وقال ابن عدى : عامة ما يرويه (خالد) مناكير، وقال ابن حبان : يقلب الأخبار فلا يحتج به، قال الحافظ : ثم غفل فذكره في الثقة، كذا في النّسان .
 (فتح الملهم ١ : ٣١)

(٣١) زياد بن ميمون

وأما زياد بن ميمون فبصري كنيته أبو عمار ضعيف .
 قال البخاريّ في تاريخه : تركوه (زياد بن ميمون) .
 أما قول الحلواني وكان ينسبهما إلى الكذب، فالقائل هو الحلواني، والناسب يزيد بن هارون، والمنسوبان خالد بن محدوج وزيد بن ميمون .
 وذكر يزيد بن هارون زياد بن ميمون فقال حلفت أن لا أروى عنه شيئاً ولا عن خالد بن محدوج ؛ إذ لقيت زياد بن ميمون ثلاث مرّات فحدثني عن ثلاثة رجال حديثاً واحداً، عن بكر المزني، ومورق، والحسن .
 قال الحسن الحلواني : (شيخ مسلم) كان يزيد بن هارون ينسب زياد بن ميمون وخالد بن محدوج إلى الكذب .

قال الحلواني : سمعت عبدالصمد ذكرت عنده زياد بن ميمون
فنسبه إلى الكذب .

قيل لأبي داود الطيالسي : قد أكثر الرواية عن عباد بن منصور عن
زياد بن ميمون فمالك لم تسمع من عباد بن منصور حديث العطاره الذي
رواه النضر بن شميل عن زياد بن ميمون كما رواه عباد عنه ؟ قال للسائل :
اسكت إذ لقيت أنا وعبدالرحمن بن مهدي زياد بن ميمون ، فسألناه فقلنا هذه
الأحاديث التي ترويها عن أنس ؟ فقال أرأيتم رجلا يذنب فيتوب ، أنيس الله
يتوب عليه ؟ قلنا نعم قال : ما سمعت من ذا قليلا ولا كثيرا ، إن كان لا يعلم
الناس فأنتم لا تعلمان أني لم ألق أنسا ؟ قال أبو داود فبلغنا بعد أنه يروى تلك
الأحاديث ، فأتيته أنا وعبدالرحمن ، فقال : أتوب ثم كان بعد يحدث فتركناه ،
والحاصل أن عبادا قد روى حديث العطاره عن زياد بن ميمون ، وقد ظهر
كذب زياد عنده فتركته .

التوضيح

واعلم أن محمود بن غيلان يروي عن أبي داود الطيالسي والنضر بن
شميل وآخرين ، كما في التهذيب (١٠ : ٦٤ و ٦٥) وأن عباد بن منصور يروي
عنه الطيالسي والنضر وآخرون كما في التهذيب (٥ - ١٠٣ - ١٠٤) وأن
عبادا يروي عن زياد بن ميمون كما في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي
حاتم .
(ج ١ ق ٢ ص ٥٤٤)

وبعد هذا التمهيد فاعلم أن مسلماً أراد الجرح على زياد بن ميمون أحد الضعفاء المتروكين، فحكى في ذلك عن شيخه محمود بن غيلان أنه سأل أبا داود الطيالسي عن حديث العطاره بأنه لماذا لا يحدث به عن عباد بن منصور كما حدث به عنه زميله النضر بن شميل؟ فذكر أبو داود أن عباداً أخذه من زياد بن ميمون وزياد بن ميمون ساقط متروك؛ لأنه لقيه هو وعبد الرحمن بن مهدي فسألاه عن هذه الأحاديث التي يرويها زياد عن أنس، ومنها حديث العطاره، فاعترف بذنبه وتاب ثم عاد الرواية بعد فأتياه ثانياً فتاب أخرى إلا أنه لم يستقم فتركاه، فالمجروح زياد بن ميمون وجارحه أبو داود الطيالسي وقد بين سبب الجرح هذا.

(٣٢) مهدي بن هلال

قال عبيد الله بن عمر القواريري: سمعت حماد بن زيد يقول لرجل بعد جلوس مهدي بن هلال لتدريس الحديث بأيام: ما هذه العين المألحة (كناية عن ضعفه وجرحه) نبت قبلكم؟ قال (ذلك الرجل) نعم يا أبا إسماعيل (القائل هو الرجل الذي كان جليسا لمهدي بن هلال كأنه وافقه على جرحه) وأبو إسماعيل كنية حماد بن زيد.

(فتح الملهم ١- ٣٢)

قال النسائي: هو (مهدي بن هلال) بصرى متروك الحديث.

وقال الساجي: كان قد ربا من الدعاة.

وقال ابن عدى: ليس على حديثه ضوء ولا نور، كان يدعوا الناس إلى بدعته .

وقال ابن معين: من المعروفين بالكذب ووضع الأحاديث مهدي بن هلال .

(٣٣) أبان بن أبي عياش (المتوفى ١٤٠هـ)

وقال أبو عوانة: ما بلغني عن الحسن حديث إلا أتيت به أبان بن أبي عياش، فقرأه عليّ، ومعناه انه (أبان) كان يحدث عن الحسن بكل ما سمعه ويُسأل عنه، وهو كاذب في ذلك، وأبان هذا متروك الحديث عند ابن معين والنسائي والفلاس والدارقطني وأبي حاتم وغيرهم .

قال علي بن مسهر: سمعت أنا وحمزة الزيات من أبان بن أبي عياش نحوا من ألف حديث، ثم ثقيت حمزة فاخبرني أنه رأى النبي ﷺ في المنام فعرض عليه ما سمع من أبان، فما عرف منها الأشياء يسيرا خمسة أو ستة .

قال انقاصي هذا (أى اعرض فى المنام) استثناس واستظهار من ضعف أبان لا أنه يقطع بأمر المنام .

(٣٤) اسماعيل بن عياش (المتوفى ١٨٢هـ)

قال زكريا بن عدى: قال أبو اسحق الفزارى: اكتب عن بقية ما روى عن المعروفين، ولا تكتب عنه ما روى عن غير المعروفين، ولا تكتب عن اسماعيل بن عياش مطلقا (قد مر ذكر بقية فى رقم ١٩) .

تعديل الأئمة إسماعيل بن عيَّاش

هذا الذى قاله أبو إسحق الفزارى فى إسماعيل بن عيَّاش خلاف قول جمهور الأئمة، قال عبَّاس : سمعت يحيى بن معين يقول : إسماعيل بن عيَّاش ثقة، وكان أحبَّ إلى أهل الشام من بقية ، وقال ابن أبى خيثمة : سمعت يحيى بن معين يقول : هو ثقة ، والعراقيون يكرهون حديثه .

وقال البخارى^٢ : ماروى عن الشاميين أصح، وقال عمرو بن على : إذا حدث عن أهل بلاده فصحيح؛ وإذا حدث عن أهل المدينة مثل هشام بن عروة ويحيى بن سعيد وسهيل بن أبى صالح فليس بشئ .

وقال يعقوب بن سفيان : كنت أسمع أصحابنا يقولون : علم الشام عند إسماعيل بن عيَّاش والوليد بن مسلم .

وقال يعقوب وتكلم قوم فى إسماعيل، وهو ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشام .

(النووى ج ١ ص ١٨)

(٣٥) المعلى بن عرفان

قال عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى : سمعت أبانُعيم أنه ذكر المعلى بن عرفان فقال : قال المعلى بن عرفان : حدثنا أبو وائل قال : خرج علينا ابن مسعود^٣ بصفين ، قال أبونعيم : أترأه بعث بعد الموت ؟ إذ كان وفات عبد الله بن مسعود فى خلافة عثمان فى سنة اثنتين وثلاثين قبل انقضاء خلافته (أى

قبل انتهاء خلافة عثمان) بثلاث سنوات، وصفين كانت في خلافة علي^{رض} بعد
شهادة عثمان بستين والمعلى هذا أسدى كوفى ضعيف .

قال البخارى في تاريخه : هو (المعلى بن عرفان) منكر الحديث
وضعه الإمام النسائى وغيره أيضا. (النوى ١: ١٩)

(٣٦) محمد بن عبد الرحمن

(٣٧) أبو الحويرث^(١) (المتوفى ١٣٠هـ)

(٣٨) شعبة شيخ ابن أبى ذئب

(٣٩) صالح بن نيهان مولى التوأمة (المتوفى ١٢٥هـ)

(٤٠) حرام بن عثمان المدني

وان بنى بن عمر: سألت مالك بن أنس عن هؤلاء الخمسة محمد بن
عبد الرحمن ، وأبى الحويرث ، وشعبة ، وصالح مولى التوأمة ، وحرام بن
عثمان (انفراداً واجتماعاً) فقال ليسوا بثقة .

قال ابن معين: حديثه (محمد بن عبد الرحمن) ليس بشئ .

وقال ابن سعد: كان محمد بن عبد الرحمن قليل الحديث .

وقال الدارقطنى: ضعيف .

وقال أبو زرعة: حديث محمد بن عبد الرحمن عن علي بن أبى طالب^{رض}

مرسل ، وقال أبو زرعة : صالح هذا ضعيف .

(١) اسمه عبد الرحمن بن معاوية الأنصارى قال الحاكم: ليس بالقوى عندهم (نوى ج ١- ١٩) .

وقال أبو حاتم الرازي : ليس صالح بقوى ، وقال أبو حاتم بن حبان :
تغير صالح مولى التوأمة في سنة ١٢٥ هـ واختلط حديثه الأخير بحديثه
القديم، ولم يتميز، فاستحق الترك، ولما سئل مالك عن شأنهم قال : ليسوا
بثقة .

تنبيه وإيقاظ

وتضعيف مالك صالحا هذا قد خالفه في ذلك غيره، فقال يحيى بن
معين : صالح هذا ثقة حجة فليل : إن مالكا ترك السماع منه، فقال : إنما
أدركه مالك بعدما كبر وخرف، وكذلك الثوري إنما أدركه بعد أن خرف،
فسمع منه أحاديث منكورة، ولكن من سمع منه قبل أن يختلط فهو ثبت ، وأما
أبو الحويرث الذي قال مالك : انه ليس بثقة فهو بضم الحاء واسمه عبد
الرحمن بن معاوية بن الحويرث ، قال الحاكم : ليس بالقوى عندهم ، وأنكر
أحمد بن حنبل قول مالك : إنه ليس بثقة، وقال : روى عنه شعبة
وسفيان، وذكره البخاري في تاريخه ولم يتكلم فيه، وقال الدوري عن ابن
معين : ليس يحتج بحديثه، وقال مالك : قدم علينا فكتب عن قوم يذمون
بالتخنيث، يعني أبا الحويرث منهم .

وقال أبو داود : وكان يخضب رجله وكان من مرجئ أهل
المدينة، وقال النسائي : ليس بذاك .

وأما شعبة الذى روى عنه ابن أبى ذئب وقال مالك: ليس بثقة فهو
شعبة القرشى الهاشمى، ضعفه كثيرون مثل مالك.

وقال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: ليس به بأس.

وقال ابن عدى: ولم أجده حديثاً منكراً.

وأما حرام بن عثمان الذى قال فيه مالك: ليس هو بثقة.

قال البخارى: هو أنصارى سلمى منكر الحديث. (١)

قال مالك ويحيى بن معين: حرام ليس بثقة، وقال ترك الناس حديثه،

وقال شافعى وغيره: الرواية عن حرام حرام.

وقال ابن حبان: كان غالباً فى التشيع يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل

كذا فى "اللسان".

(فتح الملهم ج ١ ص ٣٤)

(٤١) شرح جيل بن سعد (المتوفى ١٢٣هـ)

قال يحيى بن معين: حدثنا ابن أبى ذئب عن شرح جيل بن سعد وكان متهماً.

(٤٢) فرقد بن يعقوب (المتوفى ١٣١هـ)

قال حماد بن زيد: ذكر فرقد عند أيوب السخيتانى فقال: فرقد ليس

صاحب حديث.

وقال البخارى: فى حديثه المناكير.

(١) مكمل إكمال الإكمال شرح صحيح مسلم للسوسى ١ - ٣٧.

قال ابن حبان: كانت فيه غفلة وإساءة حفظ، فكان يرفع المراسيل، وهو لا يعلم ويسند الموقوف من حيث لا يعلم فبطل الاحتجاج به.

(فتح الملهم ١-١١٣)

قال النووي: هو التابعي العابد لا يحتج بحديثه عند أهل الحديث لكونه ليس صنعه.

(النووي ١: ٢٠)

(٤٣) محمد بن عبد الله

(٤٤) يعقوب بن عطاء: (المتوفى ١٥٥هـ)

ذكر عند يحيى بن سعيد القطان محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي فضعه جدا، قيل: له أهواضعف من يعقوب بن عطاء؟ قال نعم (علم منه ضعف يعقوب بن عطاء أيضا) ثم قال: مارأيت أحدا يروي عن محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي.

(٤٥) حكيم بن جبير

(٤٦) عبد الأعلى بن عامر (المتوفى ١٢٩هـ)

(٤٧) موسى بن دينار:

قال الإمام مسلم حدثني بشر بن الحكم قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان أنه ضعف حكيم بن جبير وعبد الأعلى (وكذا) ضعف يحيى بن سعيد موسى بن دينار، قال: حديثه ربح.

(٤٨) موسى بن دهقان (المتوفى ١٥٠هـ)

(٤٩) عيسى بن أبي عيسى المدني (المتوفى ١٥١هـ)

وكذا ضعف يحيى بن سعيد موسى بن دهقان وعيسى بن أبي عيسى
المدني فكل هؤلاء (الخمس) متفق على ضعفهم، وأقوال الأئمة في
تضعيفهم مشهورة .

فأما حكيم بن جبير فأسدى كوفي متشيع ، قال أبو حاتم الرازي : هو
غال في التشيع ، وقيل : لعبد الرحمن المهدي ولشعبة لم تركت حديث
حكيم ؟ قال أخاف النار .

(نوى ج ١ ص ٢٠)

(٥٠) عبيدة بن معتب

(٥١) السري بن إسماعيل

(٥٢) محمد بن سالم

قال بشر بن الحكم: وسمعت الحسن بن عيسى يقول: قال لي ابن
المبارك: إذا قدمت على جرير فاكتب علمه كله إلا حديث ثلاثة: لا تكتب عنه
حديث عبيدة بن معتب وحديث سري بن إسماعيل وحديث محمد بن سالم
، فإن هؤلاء الثلاثة مشهورون بالضعف والترك وكونهم كوفيين .

(النوى ١: ٢٠)

(٧) باب ما تصح به رواية الرواة بعضهم عن بعض
وأشباه ما ذكرنا من كلام أهل العلم إلى قوله : أولى من
أن ينسب إلى العلم

يقول الإمام مسلم: وأمثال ما ذكرنا فيما سبق من كلام أهل العلم
بالحديث في رواية الحديث المتهمين والمجروحين والإخبار عن عيوبهم
كثير يطول الكتاب بذكره تفصيلا مع أن فيما ذكرنا من أحوال بعض
الضعفاء والمجروحين كفاية لمن عرف مذهب العلماء بالحديث (رواية
ودراية) وأقوالهم وآرائهم المتعلقة بعيوب هؤلاء الضعفاء ، وإنما أوجب
العلماء على أنفسهم الكشف والإبراز عن عيوب رواة الحديث ونقله
الأخبار، بل أفتوا بكونهم غير مقبول الحديث حين سئلوا عن شأنهم، لما في
هذا الإبراز والإفتاء من حظ عظيم، وفي ترك الإفتاء خطر كبير ؛ فإن النصيحة
في الدين لله ولرسوله ولكتابه ولعامة المؤمنين حق واجب يثاب متعاطيه إذا
ابتغى بذلك وجه الله ؛ فإن الأخبار الواردة في أمر الدين إنما تتعلق بتحليل أو
تحريم أو أمر أو نهى أو ترغيب أو ترهيب ، فإذا كان الراوي لتلك الأخبار
خاليا عن الصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عن مثل ذلك الراوي الذي
يعرف حاله ولا يذكر ما فيه من الكذب والخيانة لمن لا يعرفه يكون كاتما
للسهادة وآثما عند الله بفعله ذلك وخادعا لعامة المسلمين ؛ فإن من يسمع
تلك الأخبار ولا يعرف حال ناقلها فكاد أن يعمل بكلها أو ببعضها فيقع في

الضلالة، مع أنها كلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها عند أئمة الحديث
والحال أن الأخبار الصحاح المروية عن الثقة أهل الحفظ والإتقان
والعدالة تغنيه من الرواية عمن ليس بثقة ولا أهل إتقان وحفظ وعدالة .
وأظن أن الذين يعتدّون بأمثال هذه الأحاديث الضعاف والأسانيد
المجهولة مع معرفتهم بما فيها من الوهن والضعف إنما يحلمهم على هذا
العمل السوء تكثير الرواية عند العوام ورجاء أن يقال ما أكثر أحاديث المروية
عن فلان ، وكم عددا من الكتاب ألف فلان في الحديث، فلا نصيب لأمثال
هؤلاء الرواة، بل الأولى والأليق بشأنهم أن يسموا جهلاء من أن ينسبوا إلى
العلم ويسموا علماء .

تمهيد في بحث المعنع

١- تعريف المعنع ومثاله

الاسناد المعنع هو الذى قال الراوى : فيه فلان عن فلان بلفظ "عن" من غير بيان للتّحديث والإخبار والسّماع،^(١) والحديث المعنع : هو الذى قيل فى إسناده فلان عن فلان .

مثاله فى صحيح مسلم عن إسماعيل بن أمية عن يحيى بن عبد الله بن صيفى عن أبى معبد عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن قال : إنك تقدم على قوم الحديث . (٣٧ - ١)

وفى صحيح البخارى عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال : إن من الشجرة شجرة لا يسقط ورقها، وهى مثال المسلم، حدثونى ماهى؟ الحديث . (٢٤ - ١)

وفى موطأ للإمام مالك ، عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس أن رسول الله ﷺ خرج إلى مكة عام الفتح فى رمضان . (الحديث) (٨٩ - ١)

٢ - إختلاف العلماء فى شروط اتصال المعنع وقبوله

إشترط الإمام مسلم لقبول المعنع والحكم باتصاله :

١ - إمكان اللقاء الذى يعبر عنه بالمعاصرة بين الراوى والمروى عنه .

(١) تدريب الراوى ١ : ٤١ .

٢ - وعدم كون الراوى مدلساً .

واشترط الإمام البخارى وعلى بن المدينى وأبو بكر الصيرفى الشافعى (بعد كونه غير مدلس وعادلاً).

١ - ثبوت اللقاء بينهما ولو مرة فى دهرهما .

٢ - وزاد أبو المظفر السمعانى الفقيه الشافعى (على شرط اللقاء وعدم

التدليس) طول الصحبة بينهما .

٣ - وزاد أبو عمرو الدانى المقرئ كون الراوى معروفاً بالرواية عن

الذى روى عنه بالعنعنة . (تلخيص النووى ١ - ١٨)

٤ - وذهب بعضهم أهل العلم إلى أن المعنعن لا يحتج به مطلقاً (سواء

وجدت فيه الشروط المعتبرة أم لا) لإحتمال الانقطاع، وهذا المذهب مردود

باجماع السلف . (السنوسى ١ - ٤٠)

٣ - حكم المعنعن

قيل : انه مرسل حتى يتبين اتصاله ، والصحيح الذى عليه العمل وقاله

ال جماهير من أصحاب الحديث والفقه والأصول إنه متصل بشرطين : بشرط

أن لا يكون المعنعن (بالكسر) مدلساً، وبشرط إمكان لقاء بعضهم بعضاً، أى

لقاء المعنعن من روى عنه بلفظ "عن" وإن لم يثبت اللقاء فى العمر مرة،

فحيثئذ يحكم بالاتصال إلا أن يتبين خلاف ذلك (١) (هذا هو مذهب الإمام

(١) إمام التدليس وإمام عدم إمكان اللقاء .

مسلم الذى أطنب البحث فى إثباته وفى الرد على من خالفه (وإلى ما ذهب إليه مسلم ذهب القاضى أبوبكر الباقلانى وغيره).

وأما عند البخارى وابن المدينى وغيرهما فشرط قبول الحديث المعنعن ثلاثة : عدالتهم، ولقاء بعضهم بعضاً، ولو فى العمر مرة، وبرائتهم من التدليس.^(١)

٤ - حكم المثنى ونحوه

واختلف فى كلمة (أنّ) كقوله حدثنى الزهرى أنّ سعيد بن المسيّب قال كذا أو حدث بكذا أو نحوه، فالجمهور أن لفظة (أنّ) ك (عن) فيحمل على الاتصال بالشرطين المتقدمين (إمكان اللقاء وعدم التدليس) عند مسلم وبالشروط الثلاثة عند البخارى وابن المدينى ف "أنّ" مثل "عن" سواء فى الشرط المعاصرة أو أو اللقاء .

(إكمال المعلم ١ : ١٦٥)

وقال أحمد بن حنبل ويعقوب بن شيبه وأبوبكر البرديجى : لا تحمل (أنّ) على الإتصال والصحيح الأول^(٢) وكذا لفظ (قال) و (حدث) بدون علامة المتكلم و (ذكر) واشباهها، فكلها محمول على الإتصال والسماع عند وجود الشرط والآفلا .

(١) إكمال المعلم ١ : ١٦٤ .

(٢) مكمل إكمال الإكمال للسوسى ١ : ٤٠ .

٥ - الفرق بين المرسل عند الفقهاء والأصوليين

والمرسل عند المحدثين

١ - المرسل عند الفقهاء والأصوليين : هو كل ما لم يتصل سنده إلى النبي ﷺ بل أرسله راو من رواته تابعياً كان أو من دونه ونسبه إلى النبي ﷺ أو سكت فيه عن راو من رواته أو أكثر وارتفع إلى من فوقه ، فهو داخل عندهم في المرسل سواء كان الساقط واحداً أو أكثر ، وسواء وقع السقوط في أول السند أو في وسطه أو في آخره ، وكذلك إذا قال : عن رجل ، ولم يسمه - (فكل هذه مرسل عندهم) ^(١) وهذا مرادف للمنقطع مطلقاً كما قال البيهقي في منظومه :

وكل ما لم يتصل بحال إسناده منقطع الأوصال

٢ - المرسل عند أصحاب الحديث : هو ما أرسله التابعي وقال فيه : قال رسول الله ﷺ من غير ذكر الصحابي .

قال الحاكم في "علوم الحديث" ^(٢) "مشايخ الحديث لم يختلفوا في أن الحديث المرسل : هو الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي ، فيقول التابعي : قال رسول الله ﷺ .

ومذهب البخاري وأبي داود والترمذي هو مذهب الفقهاء

(١) إكمال المعلم : ١ : ١٦٥ .

(٢) معرفة علوم الحديث : ٦٥ .

والأصوليين .

١- وقد جاء في صحيح البخارى فى كتاب فضائل القرآن باب فضل
 "قل هو الله أحد" قول ابن حجر : ويؤخذ من هذا الكلام أن البخارى كان
 يطلق على المنقطع لفظ "المرسل" .

٢- وقال أبوداود فى "كتاب اللباس" "باب فيما تبدى المرأة من
 زينتها" فى حديث ابن دريك عن عائشة : هذا مرسل (فان) خالد بن دريك لم
 يدرك عائشة .

٣- وكذلك قول الترمذى فى حديث سعيد بن أبى هلال عن جابر
 فى كتاب الأمثال باب ما جاء فى مثل الله لعباده قال : هذا حديث مرسل فان
 سعيد بن أبى هلال لم يدرك جابر بن عبد الله ، وفى هذا يقول الحاكم : إنه
 قلما يوجد الفرق بين المرسل والمنقطع . (إكمال المعلم وتعليقه ١ : ١٦٦)

٦- مسألة حجية المرسل

١- فذهب السلف الأول إلى قبوله والحجة به ، وهو مذهب مالك
 وأبى حنيفة وعامة أصحابهما ، وفقهاء الحجاز والعراق .

(٢) وذهب الشافعى وإسماعيل القاضى فى عامة أهل الحديث
 وكافة أصحاب الأصول وأهل النظر إلى ترك الحجة به .

(٣) وعن الأوزاعى والزهرى وابن حنبل ، والمعروف من مذهب
 مالك وأهل المدينة خلاف ما ذكر ، فلهم تفريق فى ذلك (أى تفصيل فى

كونه حجة) فيقبلون مراسيل بعض ، ويتركون مراسيل بعض ، كالشافعي يستدل بمراسيل سعيد بن المسيّب . (إكمال المعلم ١ : ١٦٧)

٧- الفرق بين المرسل والمدلس

فالمرسل قسمان : جلي وخفي ، فإن كان السقوط في إسناد الحديث واضحا فهو المرسل الجلي ، وإن كان السقوط فيه صادرا ممن عرف معاصرته للساقط، ولكن لم يعرف أنه لقيه أم لا فهو المرسل الخفي، هذا على رأى من يفرّق بين المدلس والمرسل الخفي، ويقال للحديث الذى يكون الساقط في إسناده خفيا المدلس أيضا ، ومن يجعل المرسل الخفي قسما من المدلس يعرف المدلس هكذا :

هو الحديث الذى يكون السقوط في إسناده خفيا ، ويقال لهذا النوع من التدليس تدليس الإسناد ، وهو أن يسقط الراوى شيخه الذى روى عنه ويرتقى إلى من فوقه ، فيسند ذلك إليه بلفظ لا يدلّ على الاتصال، ولكنه موهم له، كقوله عن فلان، أو أن فلانا ذكر كذا، أو قال فلان كذا موهما السماع منه .

وإنما يكون ذلك إذا كان المدلس قد عاصر المروى عنه، أو لقيه ولم يسمع منه، أو سمع منه ولكن لم يسمع منه ذلك الحديث الذى دلّس عنه .

والقسم الثانى من التدليس الذى يقال له تدليس الشيوخ، وهو أن يروى عن شيخ حديثا سمعه منه ، فيسميه أو يكتّبه أو ينسبه أو يصفه بما

لا يعرف به كيلا يعرف ويظهر ضعفه وسمّاه فخر الإسلام تليسا.^(١)

وحاصل الفرق أن الإرسال الخفى ما إنما يعرف (١) إمّا لعدم اللقاء لمن روى عنه مع المعاصرة (٢) أو لعدم السماع منه مع ثبوت اللقاء (٣) أو لعدم سماع ذلك الخبر بعينه مع سماع غيره، فالتدليس حينئذ داخل فى الإرسال الخفى، فعلى هذا التقدير التدليس قسم من الإرسال الخفى وأخص منه وفرّق الحافظ ابن حجر بينهما فخصّ إسم التدليس بقسم اللقاء وجعل قسم المعاصرة المحضة إرسالا خفياً، والنظر الدقيق فى هذه المسئلة يقتضى تسمية ما لا يكون فيه إيهام السّماع إرسالا،^(٢) وما فيه الإيهام تدليسا.

٨ - باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن إذا أمكن

اللقاء ولم يكن فيهم مدلس

تسهيل الباب وتقسيم مباحثه تحت العناوين المختلفة من قوله ، وقد تكلم إلى قوله إن شاء الله .

١- يقول الإمام مسلم ما حاصله : أن بعض المعاصرين الذى عدّ نفسه محدثاً، وليس باهل له ، اخترع فى تصحيح الأسانيد وتسقيمها قولاً يكون إخماله وعدم ذكر فساد رأياً متيناً ومذهباً صحيحاً ، فان الأجدر بالقول المطروح، والرأى المجروح إماتته وترك ذكر قائله لئلا يتنبه الجهال

(١) مقدمة فتح الملهم ملخصاً ٩١ و ٩٢ .

(٢) مقدمة فتح الملهم ٩٥ .

بقوله ولا يغترّوا بشهرته، ولكن مخافة شرور العواقب، واغترار الجهلة بمحدثات الأمور، وإسراعهم إلى قبول الأقوال الساقطة عند العلماء، وإعتقادهم خطأ المخطئين حقًا حملنا على الكشف عن فساد قوله وعلى ردّ مقالته ردًا يليق بشأنه؛ فإن هذا الكشف والردّ إن شاء الله مرجوا المنفعة ومحمود العاقبة للأنام.

٩- القول الفاسد المطروح من قوله : وزعم القائل إلى قوله :

قلّ أو أكثر في رواية مثل ماورد

قال هذا المعاصر : لاتقوم الحجّة بكل حديث في إسناده فلان عن فلان وقد علم أنهما أى الراوى بالعننة والمروى عنه كانافى عصر واحد، ويمكن أن يكون هذا الحديث مسموعا منه بالمشافهة، ولكن ليس عندنا دليل يدلّ على أنه سمع منه حديثا ما وكذا لم نجد فى شىء من الروايات أنهما التقيا قط أو تشافها بحديث (أى سمع أحدهما من الآخر مشافهة) نعم تقوم الحجّة بمثل هذا الحديث بعد العلم بلقائهما مرة فصاعدا، أو بعد العلم برواية أحدهما عن الآخر مشافهة، أو بورود خبر يدلّ على تلاقيهما واجتماعهما فى دهرهما مرة فما فوقها ، وأما إذا لم يكن عنده علم ذلك اللّقاء والاجتماع، ولم ترد رواية تدلّ على أن المعنعن (بالكسر) قد لقي الذى روى عنه مرة أو سمع منه شيئا، فلا يكون خبر هذا الراوى (والأمر كما وصف) حجة عنده بل يكون موقوفا إلى أن يرد عليه ما يدلّ على سماعه منه ليشىء من الحديث

قلّ أو كثر .

١٠- بيان وجه فساد ذلك القول، وذكر القول الرّاجح من قوله:

وهذا القول يرحمك الله إلى قوله: فان قال الخ

وهذا القول (يرحمك الله) فى الطعن فى أسانيد الأخبار المعننة

قول مخترع ومستحدث، يعنى لم يقل به أحد قبل هذا المعاصر ، وما يساعده أحد من أهل العلم فى عصره.

فالقول الشائع والرأى الإجماعى عند أئمة هذا الفن قديماً وحديثاً:

أن الحجّة لازمة بخبر كلّ راو ثقة روى عن مثله بكلمة "عن" حديثاً ويمكن لقاءه والسماع منه ؛لكونهما فى عصر واحد، وإن لم يثبت إجتماعهما قطّ ولا مشافهتهما بكلام ، فالرواية عن مثل هذا الراوى ثابتة والحجّة به قائمة.

نعم نحن نتوقف أيضاً إذا قام دليل واضح على عدم اللقاء وعدم السماع منه شيئاً ، وأما إذا كان أمر اللقاء والسماع مبهما تحت الإمكان الذى ذكرنا، ولم يقم بعد برهان يدلّ على عدم السماع فالرواية فى هذه الحالة محمولة على السماع أبداً .

ثم يسأل الإمام مسلم عن المعاصر وعن أتباعه فى اختراع هذا الشرط (وهو اللقاء والسماع) ويقول : فهل تجدون لإثبات هذا الشرط قول أحد من أئمة هذا الفن الذين يكون قولهم حجّة فى لأسانيد ؟ وإلاّ فهاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ، ولن يجد هو ولا غيره سبيلاً قطّ إلى الاستدلال بقول أحد

من علماء السلف لإثبات هذا الشرط فإنهم ما قالوا مثل قولهم .

١١- ذكر دليل المعاصر من قوله: فإن قال: قلت إلى قوله:

لإمكان الإرسال فيه

دليل المعاصر : إنما قلت هذا القول واشترطت اللقاء أو السماع لأنني وجدت رواية الحديث قديمًا وحديثًا يروى أحدهم عن الآخر من غير اللقاء والسماع منه شيئًا، ووجدتهم يجيزون الرواية بالإرسال من غير سماع من جانب، ولكن من جانب آخر وجدنا الروايات المرسلة ليست بحجة في أصلنا وأصل أهل العلم بالأخبار ، فمست الحاجة (لأجل عدم حجية المرسل) إلى زيادة هذا الشرط والبحث عن كل راو عن روى عنه، فإذا علم سماعه منه لأدنى دليل (يدلّ على السماع) ثبت عندي أنّ جميع ما يروى عنه يكون بعد السماع، ويكون حجة وأما إذا غاب وبعد عن معرفة السماع أتوقف في الخبر المروى عنه ، ولم يكن عندي حجة لإمكان الإرسال فيه .

١٢- ردّ دليل المعاصر من قوله : فيقال له إلى قوله : فيسمى الذي

حمل الحديث عنه ويترك الإرسال

ولو كان الأمر كما قلت من ترك الاحتجاج بالخبر والحكم بضعفه لأجل إمكان الإرسال لزم عليك أن لاتقول بإثبات إسناد المعنعن قطّ، حتى تجد السماع من أوله إلى آخره ، مثلاً ورد علينا حديث بإسناد هشام بن عروة

عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ ونعلم بالقطع أن هشاماً قد سمع من أبيه وأن أباه قد سمع من عائشة كما نعلم أن عائشة قد سمعت من النبي ﷺ ، ومع ذلك يمكن أن يحب هشام الرواية بالإرسال (لكمال الوثوق أو طلباً للعلو) ولا يقول في الرواية التي سمعها من أبيه : سمعت أبي أو أخبرني أو نحوه مما يدل على السماع ، فحينئذ يحتمل أن يكون في هذه الرواية بين هشام وبين أبيه رجل آخر سمع هشام منه وهو من أبيه ، وكما يمكن ذلك في هشام عن أبيه فهو أيضاً ممكن في أبيه عن عائشة ، ومثل ذلك الاحتمال يجري في كل حديث معنعن ثبت فيه سماع الراوي عن المروي عنه كثيراً ، فيمكن لكل هؤلاء الرواة الذين ثبت سماعهم أن ينزلوا في بعض الرواية ويسمعوها من تلاميذ شيوخهم فيرسلوا عنهم أحياناً ويسموهم أحياناً .

١٣- الروايات التي وردت بالإرسال مرة وبالاتصال أخرى من قوله : وما قلنا من هذا موجود إلى قوله : وفيما ذكرنا منها كفاية لذوى الفهم وما ذكرنا من صنع الرواة وهي الرواية بالإسناد مرة والإرسال أخرى موجود في كتب الحديث ومشهور عند الثقة وأئمة أهل العلم ، وسند كل أربع روايات من هذا القبيل لتكون أنموذجاً للباقي .

الأولى : أن أيوب السخيتاني وابن المبارك ووكيعاً وابن نمير وجماعة غيرهم رَوَوْا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : كنت أطيّب رسول الله ﷺ لحله ولحرمة بأطيب ما أجد .

وروى هذه الرواية بعينها هثولاء الخمسة ، الليث بن سعد ، وداود العطار ، وحميد بن الأسود ، وهيب بن خالد ، وأبو أسامة عن هشام قال أخبرني عثمان بن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ ، ففي هذا الإسناد عثمان بن عروة واسطة بين هشام وأبيه عروة مع أنه لم يذكره في الإسناد الأول .

الثانية : روى هشام عن أبيه عن عائشة : قالت كان النبي ﷺ إذا اعتكف يدني إلى رأسه فأرجله وأنا حائض .

وروها بعينها مالك بن أنس عن الزهري عن عروة عن عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ وفي هذا الإسناد عمرة واسطة بين عروة وعائشة مع أنه لم يكن في الإسناد السابق .

الثالثة : روى الزهري وصالح بن أبي حسان عن أبي سلمة عن عائشة كان النبي ﷺ يقبل وهو صائم ، ورواها يحيى بن أبي كثير فقال : أخبرني أبو سلمة أن عمر بن عبد العزيز أخبره أن عروة أخبره أن عائشة أخبرتها أن النبي ﷺ كان يقبلها وهو صائم - ففي هذا الإسناد بين أبي سلمة وعائشة واسطتان عمر بن عبد العزيز وعروة ، ولم يكن بينهما في الإسناد الأول واسطة قط .

الرابعة : روى ابن عيينة وغيره عن عمرو بن دينار عن جابر قال : أطعنا رسول الله ﷺ لحوم الخيل ونهانا عن لحوم الحمر الأهلية ورواه حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر عن النبي ﷺ ،

أنظر هذا الأسناد فإن محمد بن علي واسطة بين عمرو بن دينار وجابر، ولم يكن بينها واسطة في الإسناد السابق .

وامثال هذه الروايات يطول بذكرها الكلام، بل فيما ذكرنا منها كفاية لذوى الفهم، فقد ثبت من هذه الروايات المذكورة أن المعنعن (بالكسر) أرسلها مع ثبوت السماع من شيخه في غير هذا الإسناد فالشريطة ملغاة لاتجدى شيئاً، والصواب هو الإمكان (إمكان اللقاء) الذى ذكرناه، وهو كاف فى قبول المعنعن (بالفتح) .

١٤- تقديم الإستشهاد على دعواه

وسرد الإمام مسلم رواية أحد عشر تابعياً عن أحد عشر صحابياً ثم قال : فكل هؤلاء التابعين الذين ذكرنا روايتهم عن الصحابة الذين سميناهم لم يحفظ عنهم سماع علمناه منهم فى رواية بعينها، ولأنهم لقوهم فى نفس خبر بعينه "أى لم يثبت سماع هؤلاء الصحابة فى رواية بعينها وما ثبت لقائهم إياهم فى خبر من الأخبار المعينة " (مع ذلك) تلك الأسانيد عند ذوى المعرفة بالأخبار والروايات من صحاح الأسانيد، لانعلمهم (أصحاب المعرفة) وهنوا منها شيئاً قطّ، ولا التمسوا فيها سماع بعضهم من بعض؛ إذ السماع لكل واحد منهم ممكن من صاحبه غير مستنكر؛ نكونهم جميعاً كانوا فى العصر الذى إتفقوا فيه. ^(١)

(١) : كما نعلم مع صحيح مسلم (١: ١٨٧) .

١٥- إيراد الإشكال على قول المعاصر من قوله: فإذا كانت العلة

عند من وصفنا إلى قوله: أو بالصعود فيه إن صعدوا

والحاصل أنه لو كانت العلة لعدم الاحتجاج بالمعنعن عند من وصفنا فساد قوله هو إمكان الإرسال في الرواية التي ليس فيها التصريح بالسماع مع ثبوت السماع في الطريق الآخر لزمه ترك الاحتجاج بكل خبر ليس فيه تصريح السماع ، فان قوله بضرورة العلم بالسماع وعدم الإكتفاء بإمكان اللقاء وإمكان السماع يقتضى ذلك ، إذفى كل خبر ليس فيه تصريح بالسماع هذا الإمكان موجود ، فليس لهذا الزاعم أن يحتج بشئ من الروايات إلا بما فيه تصريح بالسماع ، وهو باطل لما بينا من كثرة روايات أرسلها الثقة من شيوخهم مع ثبوت سماعهم منهم في غير تلك الطرق ؛ فإن هؤلاء الثقة والأئمة كانوا يرسلون الحديث تارة من غير ذكر شيوخهم ، وكانوا ينشطون ويسندون أخرى كما سمعوا ، فكانوا يخبرون بالنزول والإرسال كما كانوا يخبرون بالصعود والإسناد .

١٦- مخالفة قول المعاصر عن الجمهور من قوله: وما علمنا أحدا

من أئمة السلف إلى قوله: كما ادعى الذى وصفنا قوله من قبل

وما علمنا أحدا من أئمة السلف النقادين فى الأخبار وأسانيدها مثل أيوب السختياني، وابن عون، ومالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ومن بعدهم من المتأخرين من علماء

الحديث أنهم تفصّحوا عن السماع في الأسانيد التي ليس فيها تصريح بالسماع كما إدّعاه الذي ذكرنا فساد قوله وضعف رأيه من قبل .

١٧- عدم قبول رواية المعنعن المدلس من غير ثبوت السماع من قوله : وإنما كان تفقّد من تفقّد إلى قوله : سمعنا

نعم إذا كان المعنعن معروفاً بالتدليس ومشهوراً به، فلا بدّ من التفتيش عن سماعه وتفقّد روايته ليزول مظنة التدليس، وأمّا اشتراط ذلك التفتيش لغير المدلس على الوجه الذي زعم معاصرنا فماسمعناه من أحد من الأئمة المذكورين ولا من غيرهم .

١٨- ذكر المثال الإلزامي من قوله : فمن ذلك أن عبد الله بن يزيد إلى قوله بضعف فيهما

وهذا عبد الله بن يزيد الصحابيّ الأنصاريّ قد رأى النبي ﷺ وقد روى عن حذيفة ، و أبي مسعود الأنصاريّ بالعننة حديثاً يسنده إلى رسول الله ﷺ وليس في روايته عنهما ذكر السماع منهما ولا حفظنا في شيء من الروايات الآخر أن عبد الله بن يزيد لقيهما وشافهما قطّ ولا وجدنا ذكر رؤيته إياهما في رواية بعينها، ولم نسمع أحداً من أهل العلم ممّن مضى وممّن أدركنا أنه طعن في هذين الخبرين بضعف فيهما لأجل إمكان الإرسال ، بل هما وما أشبههما مما فيه إمكان الإرسال من صحاح الأسانيد وقويّها عند من لا قينا من أهل العلم بالحديث .

١٩- خبر المعنعن غير المدلس حجة عند الجمهور، من قوله : بل هما وما أشبههما إلى قوله : حتى يصيب سماع الراوى عمن روى عنه بل هذان الخبران وما أشبههما من سنن وآثار فى كون راويها غير مدلس حجة وتعدّ من صحاح الأسانيد وقوتها، عند أهل العلم بالحديث ، وإن كانت عند من ذكرنا قوله وأهية مهمة مالم يثبت سماع الراوى ممّن روى عنه.

٢٠- تقديم الاستشهاد على دعواه من قوله : ولو ذهبنا نعدّ الأخبار إلى قوله : والله المستعان على دفع ما خالف مذهب العلماء وأكّد الإمام مسلم مرّة أخرى وقال : مامعناه إن هذا القول المحدث فى ضعف الأحاديث لعلّة إمكان الإرسال أقلّ من أن يذكر ويهتم بشأنه ويثار ذكره ؛ فانه قول مختلق خالف فيه عن السلف وأنكره الخلف، فلاحاجة فى ردّه باكثر ممّا ذكرنا ، وطولنا الكلام فيه مخافة اغترار الجهلة بقوله ، وحذرا عن شرور العاقبة فى ترك النكير على الباطل . ونستعين بالله ونتوكّل عليه على دفع من خالف مذهب العلماء .

٢١- تلخيص ما قال الإمام مسلم فى الحديث المعنعن

والحاصل أن مسلما ادّعى إجماع العلماء قديماً وحديثاً على أن المعنعن (وهو الإسناد الذى فيه فلان عن فلان) محمول على الإتصال والسماع إذا أمكن لقاء من اضيفت العنونة إليهم بعضهم بعضاً، ولكن بشرط

برأتهم من التدليس .

ونقل عن بعض أهل عصره أنه قال لا تقوم الحجّة بها ولا تحمل على الاتصال حتّى يثبت أنهما التقيا فى عمرهما مرّة فاكثراً ، ولا يكفى نفس امكان تلاقيهما فى الحجّة .

قال مسلم : وهذا قول ساقط مخترع مستحدث لم يسبق قائله فيه ولا مساعد له من أهل العلم عليه ، وأن القول به بدعة باطلة .

وأطنب الإمام مسلم على قائله ، واحتجّ بكلام مختصره : أن المعنعن عند أهل العلم إذا ثبت التلاقى بين الرواى ومن روى عنه محمول على الإتصال مع احتمال الإرسال ، ^(١) فكذا إذا أمكن التلاقى ولكن لم يثبت عملاً .

٢٢- محاكمة الحافظ ابن حجر بين الإمامين مسلم والبخارى

قال الشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر : من حكم على المعنعن بالانقطاع مطلقاً شدّد ، ويليه من شرط طول الصحبة ، ومن اكتفى بالمعاصرة سهّل ، والوسط الذى ليس بعده إلا التعنت مذهب البخارى ومن وافقه .

وما أورده مسلم عليهم من لزوم ردّ المعنعن دائماً لاحتمال عدم السّماع ليس بوارد ؛ لأن المسئلة مفروضة فى غير المدّلس ومن عنعن مالم يسمعه فهو مدّلس .

(فتح الملهم ١ - ٤١)

(١) مكمل إكمال الإكمال على صحيح مسلم للسّوسى . ١ - ٢٩

٢٣- محاكمة الإمام النووى بين مسلم وبين من ردّ عليه

وهذا الذى صار إليه مسلم قد أنكره المحققون ، وقالوا: هذا الذى صار إليه مسلم ضعيف ، وللهذى ردّه هو المختار الصحيح الذى عليه أئمة هذا الفن على بن المدينى والبخارى وغيرهما ، ودليل هتولاء فيما ذهبوا إليه أن المعنعن عند ثبوت اللقاء إنما يحمل على الاتصال لأن الظاهر ممّن ليس بمدّلس أنه لا يطلق ذلك إلا بعد السّماع ، ثم الاستقراء يدّل عليه ؛ فإنّ عادتهم أنهم لا يطلقون ذلك إلا فيما سمعوه ، بخلاف المدّلس فإنّه يفعل ذلك فيما لم يسمع ، ولهذا ردّدنا رواية المدّلس ، فإذا ثبت التلاقى غلب على الظن الاتصال ، والباب مبنى على غلبة الظن ، فاكتفينا به ، وليس هذا المعنى موجودا فيما إذا أمكن اللقاء ولم يثبت ؛ فإنه لا يغلب على الظن الاتصال ، فلا يجوز الحمل على الاتصال بل يصير كالمجهول ، فروايته مردودة لالقطع بكذبه أو ضعفه بل للشك فى حاله . (ملخص النووى ١ - ٢١)

٢٤- محاكمة الشيخ العثمانى صاحب فتح الملهم

وبعد البحث الطويل فى الفرق بين التدليس والإرسال الخفى يقول : وإذا عرفت هذا فما اعترض به مسلم بن الحجاج على البخارى فى اشتراطه اللقاء والسماع لقبول المعنعن وعدم اكتفائه بالمعاصرة مع إمكان اللقاء والسماع قوى عندى ، فإن ثبوت اللقاء والسماع مرّة لا يستلزم سماع كل خبر وكل حديث حتى يدّل اللقاء على السماع ، فيلزم على أصله (مشرط

اللقاء) أن لا يقبل الإسناد المعنعن أبداً ، فإن قلتم : إنما يكون هذا عند احتمال التدليس ، والمسئلة مفروضة في غير المدلس ، قلنا : هذا الجواب بعينه يكفي لدفع احتمال الإرسال في صورة المعاصرة مع إمكان اللقاء والسماع فإنه أيضاً تدليس حقيقة كما قررنا (فيما سبق) ولعل مسلماً يسميه تدليساً وإن سماه بعضهم إرسالا خفياً بل هو أشد وأشنع من التدليس ، كما قال ابن عبد البر . وانتزاع إنما كان في غير المدلس ، فمحض الإصطلاح من البعض على التسمية لا يتغير به أحكام القبول والرد ، ولا يتبدل به الحقيقة .

٢٥- الجواب عن إشكال الحافظ ابن حجر

وأما ما قاله الحافظ من عدم كفاية المعاصرة وحدها في عدم خوف التدليس بل لابد من اعتبار اللقاء أيضاً ثم استدلاله بإطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين ، كأبي عثمان النهدي ، وقيس بن أبي حازم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل الإرسال ، لا من قبيل التدليس فمحجوج بما قال على القارى : من أن المخضرمين إنما لم يعدّو إرسالهم من قبيل التدليس لأنه من قبيل الإرسال الجلى ؛ وذلك لأن المخضرم من عرف عدم لقائه النبي صلى الله عليه وسلم لا من لم يعرف لقائه وبينهما فرق .

وكلام مسلم في الإكتفاء بالمعاصرة مع احتمال اللقاء والسماع إنما يكون في الإسناد المعنعن ، والفرق بين عدم الثبوت وثبوت العدم ظاهر .

٢٦- والجواب عن إشكال صاحب فتح المغيـث

قال في "فتح المغيـث": وما خدشه به مسلم من وجود أحاديث اتفق الأئمة على صحتها مع أنها مرويت إلّا معنعة ولم يأت في خبر قطّ أنّ بعض رواتها لقي شيخه فغير لازم؛ إذ لا يلزم من نفي ذلك عنده نفيه في نفس الأمر انتهى - قلت: نعم لا يلزم من نفي الثبوت عنده نفيه في نفس الأمر، إلّا أن إدعاء إمام حجة مثل الإمام مسلم نفيه بالإستقراء التام لا يقاوم بهذا الإمكان العقلي المحض، بل اللازم على مخالفه أن يبرهن على إثبات مانفاه حتى يظهر خطؤه وقصور استقرائه وإلّا فالاحتمالات العقلية المحضة لا تؤثر في إبطال ما ادّعاه (مسلم) كما لا يؤثر مثل هذا الاحتمال بعينه في إبطال حجة خبر الواحد بعد ثبوته على شريطتهم.

٢٧- الجواب عن إشكال الإمام النووي

وأما قول النووي: فيما إذا أمكن اللقاء ولم يثبت بعد أنه لا يغلب على الظنّ الاتصال، وإذا ثبت التلاقي مرّة غلب على الظنّ الاتصال، فمدفوع بحصول غلبة الظنّ لغيره من أمثال مسلم بن الحجاج وجماهير أهل العلم رحمهم الله (ملخص فتح الملهم ١: ٤١ و ٤٢).

هذه نهاية مابدأت به من سيرة الإمام مسلم ومنهجه وتسهيل مقدمته، والمسئول من الله تعالى القبول والمأمول منه الأجر والرحمة

والله أعلم بالصواب